توجه الطلبة المقبلين على التخرج نحو إنشاء مشاريع صغيرة في الضفة الغربية

"دراسة وصفية"

إعداد

اريج محمد بدر عبد الحميد الجعبة

إشراف

د. هشام جبر

"قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية الدراسات العليا في جامعة القدس - فلسطين، أيار ٢٠٠٠".

تاريخ المناقشة: الاثنين، ٥ حزيران ٢٠٠٠م.

لجنة المناقشة:

١. د. هشام جبر ..... رئيساً ومشرفاً

٢. د. عفيف حمد ..... عضـــواً

٣. د. نشأت الأقطش ..... عضـــواً

الإهداء

إلى جميع الذين قدموا لي المساعدة

والدعم المتواصل لإتمام هذه الرسالة

إلى عائلتي التي ساندتني كثيراً

خاصة زوجي وولدي زيد

إلى والدي، والدتي، إخواني وأخواتي

أهدي هذا العمل

الباحثـــة

اريج الجعبة أبو علي

شكر وتقدير

بعد إتمامي لهذه الرسالة لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في المساعدة لإخراج هذه الدراسة المتواضعة إلى حيز الوجود، وأخص بالذكر المشرف عليها الدكتور هشام جبر لما أبداه من تعاون ومساعدة، وما قدمه من معلومات وإرشادات وتوجيهات. وأتقدم بالشكر للجنة النقاش لما أبدت من تعاون وملاحظات ساهمت في إثراء هذه الدراسة وتطويرها.

كما أتقدم بالشكر للدكتور محمود الجعفري، لما قدمه من مساعدة لنا كطلبة منذ بداية البرنامج، وما يقدمه من محاولات للتقدم بالبرنامج نحو الأفضل دائماً. لا أستطيع أن أغفل عن شكر جميع أعضاء الهيئة التدريسية في برنامج الدراسات العليا في العلوم التجارية والاقتصادية على جهودهم ما وفروه لنا.

وأخيراً، أتقدم بالشكر إلى الأستاذ نبيل الجندي من الجامعة العبرية، لمساعدته لي بإجراء التحليلات الإحصائية للدراسة.

الباحثة

اريج الجعبة

قائمة المحتويات

الإهداء ..... ج

شكر وتقدير ..... د

قائمة المحتويات ..... هـ

قائمة الجداول ..... ط

قائمة الملاحق ..... ل

الملخص باللغة العربية ..... م

الملخص باللغة الإنجليزية ..... س

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

١-١- مقدمة ٢

١-٢- مشكلة الدراسة ٤

١-٣- أهداف الدراسة ٦

١-٤- أهمية الدراسة ٦

١-٥- فرضيات الدراسة ٧

١-٦- تعريف المصطلحات ٨

١-٧- محددات الدراسة ٩

خلاصة الفصل ٩

الفصل الثاني

أدبيات الدراسة

٢-١- تمهيد ١٢

٢-٢- المبحث الأول: سوق العمل للخريجين الجدد ١٣

٢-٣- المبحث الثاني: قطاع المشاريع الصغيرة في فلسطين ١٨

٢-٣-أ- مفاضلة ومقارنة بين المشاريع الصغيرة والكبيرة في فلسطين ١٩

٢-٣-ب- نتائج ودراسات حول نوعية نشاط

قطاع الأعمال الصغيرة في فلسطين ٢١

٢-٣-ج- قطاع الأعمال الصغيرة والاقتصاد

القومي الفلسطيني ٢٣

٢-٣-د- نتائج ودراسات حول قطاع الأعمال

الصغيرة والمتغيرات المؤثرة عليه ٢٥

٢-٤- المبحث الثالث: المشاكل التي واجهت المشاريع

الصغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٧

خلاصة الفصل ٣٢

الفصل الثالث

منهجية وإجراءات الدراسة

٣-١- تمهيد ٣٤

٣-٢- مجتمع الدراسة ٣٤

٣-٣- عينة الدراسة ٣٧
٣-٤- أدوات وأساليب جمع البيانات ٤٠
٣-٥- صياغة استبانة الدراسة ٤١
٣-٦- صدق الأداة وثباتها ٤٢
٣-٧- طريقة إجراء الدراسة ٤٣
٣-٨- وحدة التحليل ٤٤
٣-٩- المعالجات الإحصائية ٤٥
خلاصة الفصل ٤٥

الفصل الرابع

عرض وتحليل النتائج

٤-١- تمهيد ٤٨
٤-٢- المبحث الأول: عرض وتحليل الأسئلة ٤٨
٤-٢-أ- الجزء الأول: توجهات الخريجين الجدد نحو
العمل على إنشاء مشاريع صغيرة ٤٩
٤-٢-ب- الجزء الثاني: وعي الخريجين الجدد لمفهوم
ومعيقات إنشاء مشاريع صغيرة ٥٧
٤-٢-ج- الجزء الثالث: نوعية المشاريع الصغيرة التي
يرغب الخريج العمل بها ٦٢
٤-٣- المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ٦٦

خلاصة الفصل ٧٧

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١- النتائج ٧٩

٥-٢- التوصيات ٨٢

٥-٣- الأبحاث المستقبلية المقترحة ٨٣

خلاصة الفصل ٨٤

المصادر والمراجع ٨٦

الملاحق ٩٢

الملخص

توجه الطلبة المقبلين على التخرج نحو إنشاء مشاريع صغيرة في الضفة الغربية

دراسة وصفية

إعداد: اريج محمد بدر الجعبة

إشراف: الدكتور هشام جبر

إن المشاريع الصغيرة هي أحد الحلول المطروحة التي تساعد في التخفيف من حدة البطالة التي نواجهها في الوطن العربي عامة، وفي الضفة الغربية خاصة. وتخلق المشاريع الصغيرة فرص العمل الكثيرة التي تتيح للشباب تطبيق أفكارهم. تهدف هذه الدراسة للتوصل إلى مدى توجه الطلبة المقبلين على التخرج نحو إنشاء مشاريع صغيرة بالاعتماد على المتغيرات الديمغرافية من ناحية الجنس، مكان الإقامة، التخصص العلمي، طبيعة المشروع المراد إنشائه.

لقد ارتكزت الدراسة على ست فرضيات، وقد استخدم العديد من الأساليب الإحصائية لتحليلها مثل أساليب الإحصاء الوصفي كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأساليب الإحصاء المتعدد كتحليل التباين الأحادي، وأسلوب (T) للعينة الواحدة.

تمثل مجتمع الدراسة من طلبة مقبلين على التخرج من جامعات الضفة الغربية: جامعة الخليل، جامعة بيت لحم، جامعة القدس، جامعة بيرزيت، جامعة النجاح الوطنية. في حين تمثلت عينة الدراسة بعينة عمدية قصدية مكونة من ٣٠٠ مفردة.

وقد تم وضع أداة الدراسة على شكل استمارة أسئلة مقسمة إلى ثلاثة أجزاء يعنى القسم الأول بدراسة المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة. بينما يعنى القسم الثاني بمدى توجه

الطلبة المقبلين على التخرج نحو إنشاء مشاريع صغيرة. أما القسم الثالث فقد حدد القطاعات التي يتوجه لها الطلبة أكثر من غيرها، ومدى وعي الطلبة لمفهوم المشروع الصغير وما يحيطه. وقد تم التحقق من صدق الأداة، عن طريق عرضها على عينة قصدية عمدية من المستهدفين مكونة من ١٠ أشخاص، في حين كان معامل الثبات المرتبط بها (كرونباخ ألفا) يساوي ٠,٧٦.

واعتمادا على هذه النتائج، فقد قامت الباحثة بوضع عدد من التوصيات تمثلت في الآتي:

١. جعل مساق مبادئ الإدارة من متطلبات الجامعة.

٢. أن يكون من ضمن مساقات التدريس في الجامعات مساق خاص بالمشاريع الصغيرة وكيفية البدء بها.

٣. إنشاء مؤسسات تمويل خاصة تعنى بالمشاريع الصغيرة التي يقوم بإنشائها الشباب الفلسطيني -الخريجون الجدد- بشكل خاص.

٤. زيادة الوعي الجماهيري لمفهوم المشروع الصغير.

٥. توفير الدورات والتدريب اللازم للبدء بالمشاريع الصغيرة.

٦. إنشاء مؤسسة خاصة حكومية -كمركز معلومات للمشاريع الصغيرة- لتوفير المعلومات اللازمة حول المشاريع المراد إنشاؤها، والمناطق الجغرافية التي تواجه نقص في هذه المشاريع.

٧. إصدار إطار تشريعي جديد لبرامج تشجيع تشغيل الشباب، بقصد إيجاد أكبر قسط من المرونة والملاءمة مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية.

٨. الاستفادة من خبرات الدول القريبة والمشابهة في اقتصادها للاقتصاد الفلسطيني، فيما يخص النهوض بالمشاريع الصغيرة.

Abstract

Small Business is one of the current solutions for alleviating the unemployment problem facing the Arab World in general and the West Bank in particular. In addition, Small Businesses create new opportunities, which enable youth to extend the range of their thoughts and imaginations, and to seek a better future. Under-graduates are suffering from the shortage of work opportunities that give them the impetus and the renewable ambitious.

This study aims at assessing under-graduates attitudes toward establishing small businesses, depending on the demographic variables: sex, residence and college, and category of the small business. The concrete source of information was the questionnaire distributed upon 300 senior students from various colleges of the following Universities: Hebron University, Bethlehem University, Al-Quds University, Birzeit University, and An-Najah National University. The data were processed by the SPSS program (A computerized statistical program designed for social sciences), and analysed to reach results.

The study is classified into five chapters: the first is an introductory in principle, while the second chapter reviews the literature. Chapter three is devoted to research methodology, fieldwork, and the study results are the subject of chapter four. The study ends with chapter five, which summarizes the results, conclusion and the recommendations of the study.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

١-١- مقدمـــة

تشكل المشاريع الصغيرة في حياتنا المعاصرة جزءاً هاماً من اقتصادنا الوطنـــي. حتى أنه في بعض الأحيان يقوم على مجموعات من المشـــاريع الصغـــيرة، وذلـــك لقلـــة المشاريع الضخمة الكبيرة في بلادنا. وفي هذا السياق، يتبين مـــن نتـــائج التعـــداد العـــام للمنشآت الذي نفذته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في العام ١٩٩٤، أن ما مجموعـــه 50,907 منشأة هي ذات عمالة قليلة، أي ضمن الفئة التي تشغل بين ١-٤ عمال، وهو مـــا يعادل نسبة ٩٠% من إجمالي حجم المنشآت، في حين أن نسبة ٧% من المنشـــآت هـــي ضمن المنشأة ذات عمالة تتراوح بين ٥-٩ عمال. أما بقية المنشآت والتي تشغل أكثر مـــن ١٠ عمال، فلا تشكل سوى ٣% من حجم المنشآت العاملة في القطاع الخـــاص (العمـــل والعمال، ١٩٩٧، ص ٩٤). ومع ذلك فإن هذه المشاريع الصغيرة تواجه مـــن العوائـــق والمشاكل ما يكبح نموها وتطورها، كالتمويل والانتشار والمنافسة والتسويق ونقص المـــواد الخام وغيرها من المشاكل المقتصرة على المشاريع الصغيرة. كمـــا أن لطبيعـــة الوضـــع الاقتصادي في الضفة الغربية تأثير كبير على هـــذه المشـــاريع، ويحفـــز علـــى وجـــود المشاريع الصغيرة لا الكبيرة. ومن هنا نشعر بأهمية وحاجة مجتمعنا الفلسـطيني للتوجـــه نحو إنشاء مشاريع صغيرة بمختلف أشكالها الزراعية والتجارية والصناعية والخدماتيـــة، حيث تشكل المشاريع الصغيرة نسبة عالية في الدول. وبوجود مصادر التمويـــل المختلفـــة التي قد تشجع على هذا التوجه يتضح أن الشخص الذي سينشأ المشروع الصغير يحتـــاج

إلى الفكرة. من الواضح أن هناك نقص في الأشخاص القادرين على اتخاذ القرار بالتوجه نحو إنشاء مشروع صغير.

إن أكثر الأشخاص الذين لديهم فرصة للقيام بهذه المهمة هم الخريجون الجدد من الجامعات سواء المحلية أو الأجنبية. حيث يتوفر لديهم المبادرة والإبداع بالإضافة إلى التوجه السليم المبني على أسس علمية. وقد تكون الخيارات لدى الطلبة عند تخرجهم قليلة، فيكون الخيار الأمثل في حال توفر فكرة جيدة، هو إنشاء مشروع صغير. فالخيارات البديلة المتاحة هي؛ كالعمل في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والتي تعني الأجر المنخفض، وهذه الوظيفة قد تنصب داخل الروتين العام والقاتل لطموح خريج جديد. وقد يكون الخيار الآخر العمل في وظيفة في المؤسسات الأجنبية المتواجدة في مناطق الضفة الغربية، والتي تتطلب نوعية محددة من الأشخاص من حيث إتقان اللغة الإنجليزية والقدرة على التنقل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. الأمر غير اليسير على خريج جديد من ناحية السن للحصول على تصريح إلى غزة، وحتى في حال حصوله على تصريح، فإنه لا يضمن الشهر الذي يليه، وغيرها من متطلبات هذه المؤسسات من الخبرة والمعرفة الكاملة في المجالات التي يعملون بها، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بسنوات الخبرة. فنجد من الطلبة من يتوجه إلى العمل في مجال يختلف عن مجال تخصصه الذي قضى سنوات في الدراسة والاستعداد للعمل فيه. في حين قد يتجه غيره إلى العمل في إسرائيل كخيار يتيح له دخلاً أكبر دون الوصول إلى الاستقرار الذي كان ينشده من شهادته الجامعية.

تم التعرض من خلال هذه الدراسة للمعيقات التي تواجه الخريجين الفلسطينيين بشكل خاص من الجامعات المحلية. لذلك تم دراسة الطلبة المقبلين على التخرج من مختلف التخصصات في الجامعات التالية: جامعة القدس، جامعة بيرزيت، وجامعة بيت لحم، وجامعة النجاح كمحاولة لتغطية جامعات الضفة الغربية. ويشمل الحديث المشاكل التي قد تؤدي إلى فشل المشاريع الصغيرة في مختلف المراحل. ولتغطية جوانب المشاريع الصغيرة والتوظيف تم استخدام دراسات قامت بها وزارة العمل الفلسطينية وبعض المقالات التي تم نشرها في مجلات تابعة للوزارة.

تم البحث من خلال هذه الدراسة في المجالات التالية: مدى توجه الطلبة المقبلين على التخرج إلى إنشاء المشاريع الصغيرة الخاصة بهم وأسباب هذا التوجه لديهم، ونوعية المشاريع الصغيرة التي يشعرون بالميل إليها.

١-٢- مشكلة الدراسة

نستطيع تحديد مشكلة الدراسة على ضوء ما عرضناه من أهمية توجه الطلبة المقبلين على التخرج لإنشاء مشاريع صغيرة في الضفة الغربية، ونصيغها على النحو التالي:

دراسة وصفية لتوجه الخريجين الفلسطينيين الجدد نحو إنشاء مشاريع صغيرة، للتعرف على مدى هذا التوجه.

تحديداً تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الرئيسة التالية والتي تتضمن العديد من الاستفسارات:

السؤال الأول:

ما مدى توجه الطلبة المقبلين على التخرج نحو إنشاء المشاريع الصغيرة ؟

- ما مدى اهتمام الطلبة المقبلين على التخرج بإنشاء مشاريع صغيرة ؟
- ما أسباب توجه الطلبة المقبلين على التخرج نحو إنشاء مشاريع صغيرة ؟

السؤال الثاني:

ما مدى وعي الخريجين لمفهوم ومعيقات المشاريع الصغيرة ؟

- ما هو مفهوم المشروع الصغير ؟
- ما المعيقات التي تواجهها المشاريع الصغيرة ؟
- ما مدى تأثير التخصص الجامعي على قرار الخريج ؟

السؤال الثالث:

ما نوعية المشاريع الصغيرة التي يرغب الخريج الجديد العمل بها ؟

- أي نوعية من المشاريع الصغيرة التي يفضلها الخريج (الخدماتية، التجارية، الصناعية، والزراعية، أو غيرها) ؟
- أي شكل من أشكال المشاريع الصغيرة التي يفضلها الخريج (عائلي، مستقل، أو غيرها) ؟

١-٣- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل لمدى توجه الخريجين إلى إقامة مشاريع صغيرة، بدلاً من البحث عن فرص عمل في القطاعين العام والخاص. من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١-ما مدى توجه الطلبة المقبلين على التخرج إلى التفكير والعمل على إنشاء مشاريع صغيرة؟

٢-ما نوعية المشاريع الصغيرة التي تستهوي الطلبة المقبلين على التخرج؟ والأسباب؟

٣-ما مقومات نجاح المشاريع الصغيرة حسب اعتقاد الخريجين؟

١-٤- أهمية الدراسة

نتيجة لزيادة عدد العاطلين عن العمل من الخريجين الجدد، ولبيان المشكلات التي تعترض إنشاء مثل هذه المشاريع ومدى أهميتها في إيجاد فرص عمل، وجدت الباحثة ضرورة لدراسة مدى توجه الطلبة المقبلين على التخرج لإنشاء مشاريع صغيرة.

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تعرف على توجهات الطلبة في الجامعات الفلسطينية من ناحية المشاريع الصغيرة المختلفة بشكل عام، والطلبة من الضفة الغربية في الجامعات التالية بشكل خاص: جامعة القدس وجامعة بيرزيت وجامعة بيت لحم

وجامعة النجاح الوطنية. وقد تم استثناء جامعة القدس المفتوحة لتنوع الطلبة بشكل كبير فيها، ولكون معظمهم يعملون مما قد يخلق خللاً بين النوعيات المتشابهة في الجامعات الأخرى.

فمن الناحية النظرية توفر الدراسة ما يلي:

١-توضيحات حول المشاكل والمعيقات المحيطة بالطلبة الفلسطينيين بعد تخرجهم مباشرة، ومرحلة البحث عن عمل مما يدفعهم نحو التوجه للمشاريع الصغيرة.

كما توفر من الناحية العملية ما يلي:

١-أهميتها لقطاع العمل.

٢-أهميتها للطلبة الخريجين.

كونها من الدراسات القليلة التي بحثت في هذا المجال، مما يتيح للباحثين الدارسين التوسع في هذا المجال في المستقبل.

١-٥- فرضيات الدراسة

للإجابة على أسئلة الدراسة تم تحديد الفرضيات باعتماد نسبة خطأ (٠,٠٦) وذلك حسب معادلة سلوفين لتحديد حجم العينة ($n=\frac{N}{1+N(e)_2}$).

عندما يقسم الباحثون إلى المتغيرات الديمغرافية التالية: عند مستوى ألفـــا =٠.٠٦ تعزى إلى متغير الجنس، المنطقة الجغرافية، دخل أسرة الطـــالب، تخصـــص الطـــالب، الجامعة، مكان السكن (مدينة أو قرية).

١-٦- تعريف المصطلحات

الطلبة المقبلين على التخرج: الطالب الفلسطيني علـــى أبـــواب التخـــرج مـــن مختلـــف التخصصات الموجودة في الجامعات الفلسطينية التالية: جامعـــة القـــدس، جامعة بيرزيت، جامعة بيت لحم، جامعة النجاح الوطنية.

المشروع الصغير: المشاريع الصغيرة المختلفـــة مـــن زراعيـــة، وتجاريـــة، وصناعيـــة، وخدماتية. أن يكون عدد العاملين في المشروع أقل من ١٠، وأن يكـــون رأس المال قليل مع مراعاة التغاير بين الصناعات ففي بعض الصناعـــات التي تتطلب رأس مال مكثف، مثل صناعـــة الحديـــد، تعتـــبر المشـــاريع التقليدية كبيرة جداً. وفي بعض أنواع المشاريع الخدماتية، مثل صالونـــات الشعر، تكون المشاريع التقليدية عادةً صغيرة.

يعتبر أكثر التعريفات الجوهرية للمشاريع الصغيرة هو التعريف المقـــترح من لجنة تنمية الاقتصـــاد Committee for Economic Development. حسب CED، تعتبر الشركات صغيرة، إذا امتلكت اثنيـــن أو أكـــثر مـــن

الخصائص التالية: إدارة مستقلة (عادةً يكون المدير هو أيضاً المالك)، رأس مال قليل مقدم من المالك، غالباً منطقة العمليات محلية، وفيما يتعلق بالحجم الصغير وعدد الموظفين قليل فيكون ضمن صنف الصناعة نفسها.

١-٧- محددات الدراسة

١-ندرة الدراسات والمراجع المتخصصة في مثل هذا الموضوع خصوصاً على الصعيد المحلي. لهذا فقد تم التغلب على هذه المشكلة من خلال القيام بزيارتين إلى مكتبة الجامعة الأردنية في عمان. بالإضافة إلى استخدام بيانات الانترنت.

٢-اقتصرت هذه الدراسة على الطلبة المقبلين على التخرج من مختلف التخصصات في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية فقط (جامعة القدس، جامعة بيرزيت، جامعة بيت لحم، جامعة النجاح الوطنية، جامعة الخليل).

خلاصة الفصل

يحتاج الاقتصاد الفلسطيني إلى أشخاص ملائمين لإنشاء مشاريع صغيرة ناجحة، كي تساعد في تنمية اقتصادنا الوطني. وأكثر الأشخاص المؤهلين للقيام بهذه المهمة هم الشباب المتعلم، الذي تقف في وجهها المعيقات من النواحي التوظيفية. وقد تمثلت مشكلة

الدراسة في تحديد وقياس مدى توجه الخريجين الفلسطينيين الجدد نحو إنشاء مشاريع صغيرة. ولقياس ذلك تم وضع ثلاث تساؤلات أساسية لدراستها. يمثل التساؤل الأول توجه الطلبة المقبلين على التخرج نحو إنشاء مشاريع صغيرة. أما التساؤل الثاني فيتعلق بوعي الخريج لمفهوم ومعيقات المشاريع الصغيرة. والتساؤل الأخير يتعلق بنوعية المشاريع الصغيرة التي يرغب الخريج الجديد العمل بها. كذلك تم القياس عبر ستة فرضيات تم فيها الربط بين متوسطات استجابات الطلبة على توجههم لإنشاء مشاريع صغيرة بالمتغيرات الديمغرافية التالية الجنس، المنطقة الجغرافية، دخل أسرة الطالب، وتخصص الطالب أي الكلية التي يدرس فيها الطالب، ومكان سكن الطالب.

الفصل الثاني

أدبيات الدراسة

المبحث الأول: سوق العمل للخريجين الجدد

المبحث الثاني: قطاع المشاريع الصغيرة في فلسطين

المبحث الثالث: المشاكل التي واجهت المشاريع الصغيرة في فلسطين

٢-١- تمهيد

يعتبر النجاح في خلق الآلاف من فرص العمل الجديدة سنوياً -من خلال التوسع في المشاريع الصغيرة والحرفية- واحداً من أبرز التحديات التي باتت تواجهها كثير من البلدان النامية، بل وعدد من البلدان الأوروبية المتقدمة، التي تسعى إلى الحد من تفشي البطالة في مجتمعاتها، عن طريق تطبيق سياسات ترمي إلى دعم وتنمية الصناعات الصغرى في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

ويجمع كثير من المحللين الاقتصاديين أن فلسطين تواجه (العمل والعمال٢، ١٩٩٧، ص ٩٤)، تحدياً كهذا الآن. خصوصاً في ضوء سمات الاقتصاد الفلسطيني ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل تفاقم معدلات البطالة والفقر.

وبشكل عام، فإن النشاط الاقتصادي في فلسطين يتمحور حول المشاريع الصغيرة. وفي كثير من الأحيان، حول مشاريع التشغيل الذاتي الأكثر صغراً، أو ما عرف في الأراضي الفلسطينية بمشاريع "الاقتصاد المنزلي". ويعتقد بعض الاقتصاديين (العمل والعمال٢، ١٩٩٧، ص ٩٤) أن هذا الواقع -في ظل عدم استكمال السيادة الوطنية الفلسطينية على الأرض والمعابر والموارد وعمليات الاستيراد والتصدير وغيرها- يبرز الحاجة إلى بلورة سياسات محددة من أجل تحقيق معدلات ملائمة من النمو الاقتصادي، بالترافق مع تصميم وتنفيذ برامج وإجراءات فعالة تهدف إلى خلق فرص جديدة بوتائر سريعة وثابتة، وبشكل خاص في مجالات الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص.

٢-٢- المبحث الأول:

سوق العمل للخريجين الجدد

كان هناك تزايد مستمر في عدد الخريجين في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦، إذ كان عدد الخريجين ٦٠١ خريجاً في عام ١٩٨٠ وأصبح عددهم ٢٣٥٩ خريجاً في العام ١٩٨٦. ثم حدث انخفاض حاد في عدد الخريجين في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٣، إذ كان عددهم ٨١٧ خريجاً عام ١٩٨٧ وأصبح عددهم ١٥٧٠ خريجاً عام ١٩٩٢ وهي الفترة التي تخللتها الانتفاضة الفلسطينية، وما نجم عن ذلك من إغلاق الجامعات الفلسطينية. ثم أخذ عدد الخريجين بالتزايد ليصبح ٣٤٤١ خريجاً في العام الدراسي ١٩٩٦. (خليفة، ١٩٩٨، ص٥٨). انعكست التطورات التي حصلت في حجم جهاز التعليم العالي على تركيبة القوى العاملة من حيث مستواها التعليمي. فقد ارتفع عدد من أكملوا ١٣ سنة دراسية أو أكثر من القوى العاملة في الضفة من ١٥،٦ ألف في سنة ١٩٨٤ إلى ٣٠،٦ ألف في سنة ١٩٩٤، أي بزيادة قدرها حوالي ١٠٠% وبالقياس على مجموع القوى العاملة في الضفة فإن نسبة من أكملوا ١٣ سنة دراسية أو أكثر ارتفعت خلال نفس الفترة من ١٠،١% إلى ٢١،٣%.

تميزت السنوات العشر الأخيرة بتحولات جوهرية في سوق العمل المتاح أمام القوى العاملة الفلسطينية، سواءً في الداخل أو الخارج. وقد كان لهذه التحولات انعكاسات عملية عميقة على جميع شرائح المجتمع الفلسطيني، وبشكل خاص على خريجي الجامعات وكليات المجتمع، الذين وجدوا أنفسهم في وضع بالغ الصعوبة من حيث أنهم

الأكثر معاناة من مشكلة البطالة فقد قدرت نسبة البطالة بين الخريجين من الجامعات وكليات المجتمع المحلية والأجنبية ب٣١% من الخريجين الذين حصلوا على شهاداتهم خلال الأعوام العشر من ٨٦ حتى ٩٦. ومن المشاكل الأخرى المرتبطة بالبطالة والتي تواجه الخريجين الجدد، طول فترة الانتظار بعد التخرج حتى الحصول على عمل، حيث يتبين من تقديرات الخريجين بأن المعدل كان ٣٤،٥ شهراً (٤٤،٦ شهر بالنسبة لخريجي كليات المجتمع و ٣٠،٤ شهر بالنسبة لخريجي الجامعات). وهناك تباين ملموس بين الخريجين من حيث مصدر الشهادة والجنس ومكان السكن.

وقد شهد سوق العمل للخريجين الفلسطينيين من الجامعات وكليات المجتمع تحولات جوهرية خلال نصف القرن الماضي. فقد كانت إمكانيات استيعاب الخريجين في سوق العمل المحلي محدودة جداً، حيث أظهرت الدراسة التي قامت بها وزارة العمل بعنوان "ملامح ومؤشرات حول واقع الخريجين الشباب المتعطلين" أن ٥٤،١% من هؤلاء الخريجين العاطلين عن العمل في الضفة هم من حملة الدبلوم، و٤٤،٩% من حملة البكالوريوس. أما في قطاع غزة، فقد أظهرت الدراسة أن نسبة العاطلين عن العمل من حملة الدبلوم الذين تقدموا للعمل في مشروع التعداد العام، بلغت ٤٣،١%، فيما ارتفعت في أوساط حملة البكالوريوس إلى ٥٦،٩%. (وزارة العمل، ١٩٩٨، ص ١٨). اقتصرت إمكانيات استيعابهم إلى حد بعيد على عدد قليل من الموظفين الذين يتم تعيينهم سنوياً في الأجهزة الحكومية (بشكل رئيس في سلك التدريس). أما الطلب على الخريجين في منشآت القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية، فقد كان ضعيفاً جداً لأسباب تتعلق بالأوضاع

المتردية للقطاعات الاقتصادية المحلية، والضعف الشديد في البنية المؤسساتية غير الحكومية.

وحيث أن إمكانيات استيعاب الخريجين في سوق العمل المحلي، كانت في السابق ضعيفة جداً، كان الخيار "الطبيعي" هو تصدير الجزء الأكبر منهم إلى البلدان العربية والأجنبية، حيث كان يتم استيعابهم بسهولة نسبيا. ولوجود طلب كبير في دول الخليج والأردن، فقد توجه الكثيرين للعمل في تلك الدول والتي شهدت تطوراً كبيراً، خلال الخمسينات والستينات في البنية الاقتصادية والمؤسساتية فيها.

وعلى ضوء انخفاض فرص العمل الخارجية، وضعف استيعاب سوق العمل المحلي للخريجين، وارتفاع الأجور في السوق الإسرائيلي. فإن نسبة كبيرة منهم، قد اضطرت على ما يبدو إلى الانخراط في سوق العمل الإسرائيلي. وقد تبين من الإحصاءات المركزية الإسرائيلية أن نسبة من أكملوا ١٣ سنة دراسية أو أكثر من بين الفلسطينيين من الضفة العاملين في إسرائيل، قد ارتفعت من ٥% في سنة ١٩٨٤ إلى ١٠% في سنة ١٩٩٤. (عورتاني وزملاؤه، ١٩٩٨، ص ٦٤).

لقد أدت التغيرات السالفة الذكر إلى نشوء "المعضلة" الحالية التي تواجه الخريجين، والتي تتمثل في أنهم مضطرون للبحث عن عمل في سوق العمل المحلي. والذي لم يكن يوماً سوق العمل المستهدف للخريجين، بسبب قدرته الاستيعابية المحدودة جداً. ومما زاد من حدة هذه المعضلة، هو أن انخفاض الطلب على العمالة الفلسطينية في

الخارج قد تزامن مع حصول زيادة كبيرة في أعداد الخريجين، وذلك بسبب انخفاض فرص العمل والتوسع غير الموجه في جهاز التعليم العالي المحلي.

وصاحب ذلك، التزام سلطات الاحتلال بالحد قدر المستطاع من حجم العاملين في الجهاز الحكومي. وبالرغم من أن عدد العاملين في الأجهزة الحكومية ونسبتهم من القوى العاملة الإجمالية متدنية جداً، إلا أن معدل الزيادة السنوية في عددهم كانت أيضاً منخفضة جداً، ولا تزيد في الغالب عن حوالي ٥٠٠ موظف. حتى مرحلة دخول السلطة الوطنية والتي بقدومها تم نقل الصلاحيات وبالتالي أصبح هناك حاجة للموظفين الحكوميين. وقد أوردت الدراسات والتقارير المختلفة حول أعداد الموظفين الحكوميين في السلطة الوطنية الفلسطينية أرقاماً متقاربةً، حيث يشير التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام ١٩٩٦ إلى أن عددهم قد بلغ في نهاية عام ١٩٩٦ نحو ٧٢ ألف موظف. بينما تشير دراسة البنك الدولي وماس (الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة الانتقال) إلى أن هذا العدد يصل إلى حوالي ٧٥ ألف موظف. وربما يقتصر هذا الرقم فقط على الموظفين الحكوميين العاملين في أجهزة الحكومة المركزية، والمعارين منها إلى مؤسسات أخرى، الذين يتلقون رواتبهم من الموازنة العامة للسلطة. وبالاعتماد على تلك الأرقام، يتضح أن حجم التوظيف الحكومي، قد تضاعف منذ تولي السلطة الوطنية الفلسطينية لمسؤولياتها في منتصف عام ١٩٩٤ بأكثر من ثلاثة أضعاف، حيث ارتفع عدد الموظفين الحكوميين من نحو ٢٢ ألف موظف في منتصف عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٧٢-٧٥ ألف موظف حتى نهاية ١٩٩٦ ولم يكن هذا سوى زيادة في البطالة (بطالة مقنعة). لم يقتصر الأمر على الزيادة المطلقة في عدد

الموظفين الحكوميين. بل تضاعفت أيضاً الأهمية النسبية للقطاع الحكومي في التشغيل وتوفير فرص العمل، خصوصاً وأن نشأة القطاع الحكومي الفلسطيني ونموه، قد تزامن مع انحسار كبير في فرص العمل المتاحة أمام العمالة الفلسطينية، بسبب إغلاق سوق العمل الإسرائيلي، وفرض الحصار والإغلاق على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أثر سلباً على القدرة التشغيلية للاقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن أبرز المشكلات التي يواجهها القطاع الحكومي الفلسطيني: تضخم الجهاز الحكومي وترهله، اختلال الهياكل الوظيفية والإدارية للقطاع الحكومي الفلسطيني، تدني كفاءة القطاع الحكومي الفلسطيني وارتفاع أعبائه. (ملحيس، ١٩٩٨، ص ١٩٥).

أما بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص والأجهزة غير الحكومية، فقد كانت هي أيضاً في حالة صعبة جداً، خاصة في أعقاب اندلاع الانتفاضة، مما قلل كثيراً من إمكانياتها في استيعاب الخريجين. يجب ملاحظة أن القطاع الخاص في فلسطين لم يكن مهيئاً أصلاً لاستيعاب أعداد كبيرة من الخريجين، سواء بسبب صغر المنشآت الاقتصادية أو طابعها الحرفي، أو بسبب تغلب الطابع العائلي على القوى العاملة فيها، بغض النظر عما يحملوه من مؤهلات أكاديمية أو مهنية.

مكتبة كلية العلوم والتكنولوجيا

٢-٣- المبحث الثاني:

قطاع المشاريع الصغيرة في فلسطين

من الاستراتيجيات التنموية الهامة الآن في الضفة الغربية وغزة، ما يطلق عليه استراتيجية الأعمال الصغيرة. وتقوم العديد من المؤسسات التنموية المحلية والأجنبية، والعديد من المؤسسات التطوعية الدولية الخاصة والحكومية، بدعم هذا الاتجاه التنموي – الاقتصادي. تشكل المشاريع الصغيرة العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني؛ حيث ينظر إليها كوسيلة مهمة وأساسية لتوسع سوق العمل، وخلق فرص عمل. إن المشاريع الصغيرة -الفردية أو الجماعية- تناسب إلى أبعد الحدود، الظروف الخاصة للاقتصاد الفلسطيني. والتي تتميز بعدم الثبات وعدم الاستقرار وضعف البنية التحتية، والتي جميعها تقلل من فرص الاستثمار الواسع، ونجاح المشاريع الكبيرة. كما أن الظروف السياسية والأمنية، تحول دون استمرار وانتظام الإنتاج في كثير من الأحيان، مما ينتج عنه خسائر فادحة للمشروع الكبير، والذي يتحمل تكاليف مالية كبيرة، بعكس المشروع الصغير الذي يمتلك المرونة الكافية، لاستيعاب هذه الأوضاع المتدهورة. وتكمن أهم فوائد المشاريع الصغيرة، في قدرتها الكامنة على خلق الإبداع، المرونة، تكلفة البدء المنخفضة، التطور السريع، توزيع المخاطرة. كما توفر المشاريع الصغيرة حلاً لمشاكل البطالة.

٢-٣-أ- مفاضلة ومقارنة بين المشاريع الصغيرة والكبيرة في فلسطين

ظهر انتشار أوسع لقطاع الأعمال الصغيرة في فلسطين، مما ساهم في خلق فرص عمل. إن هذه الميزة لها أهمية خاصة على صعيد الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، خاصة عندما يتعرض الاقتصاد الفلسطيني لهزات عنيفة. لقد حدث ذلك أثناء الانتفاضة وحرب الخليج أو خلال الاغلاقات الطويلة والمستمرة للضفة الغربية وغزة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

تحتاج المشاريع الصغيرة إلى رأسمال قليل. من الواضح أن هذه الميزة تناسب إلى حد بعيد، ظروف الاقتصاد الفلسطيني، حيث صعوبة الوصول إلى المؤسسات المالية ورأس المال، في ظل أوضاع سياسية واقتصادية لا تشجع على الاستثمار.

نظراً للحجم الصغير والسوق المحدود والتكنولوجيا البسيطة، فإن المشاريع الصغيرة تتميز بسهولة دخولها إلى السوق. إنها تحتاج فقط إلى مستويات متدنية من رأس المال، وقدرات إدارية محدودة، ومدخلات إنتاجية بالحد الأدنى. وبهذه الصفات، فهي أحد الأساليب البارزة حالياً لتعزيز الفرص الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة.

تعتبر المشاريع الصغيرة ضرورة سياسية، حيث أنها تخلق فرص عمل فردية للجمهور الواسع. على عكس المنشآت الكبيرة، التي تستخدم المساعدات التنموية، لخلق فرص عمل من خلال الرأسماليين المحليين. بهذا المعنى، فهي استراتيجية جيدة لتوزيع الدخل، وتعزيز استقلالية المنتجين الصغار.

تعتمد المشاريع الصغيرة الفلسطينية بمعظمها على المصادر الداخلية، على عكس المصانع الكبيرة، والتي تميل إلى الاعتماد أكثر على مصادر خارجية في التمويل والخبرة. إضافة إلى ذلك، فإن المشاريع الصغيرة الفلسطينية، قامت بتطوير آليات تنموية تستند إلى المجتمع المحلي.

لقد بدأت الكثير من المشاريع المتوسطة والكبيرة والموجودة حالياً في فلسطين، كسلفانا، سنقرط، الحرباوي، نيروخ، الجنيدي، وغيرهم، كمشاريع صغيرة، وتطوروا تدريجياً من قدراتهم الإنتاجية والاقتصادية. لذا، يمكن اعتبار استراتيجية المشاريع الصغيرة، خطوة أولى وهامة لتنمية محلية طويلة المدى وذات جدوى.

إن المشاريع الصغيرة أقل عرضة وتأثراً بالهزات الاقتصادية، إذا ما تمت مقارنتها بالمشاريع الكبيرة. إن التكاليف الجارية القليلة، وانعدام الديون، تسمح للمشاريع الصغيرة وتمكنها من الصمود خلال الفترات والأزمات المختلفة، كما هو عليه الحال في المجتمع الفلسطيني. بينما يجب أن تعمل المشاريع الكبيرة بانتظام وبوتيرة عالية، لتستطيع تغطية الديون وفوائدها. كما أن السوق المستهدف للمشاريع الصغيرة، يمكنها بالواقع من الاستمرار بالبيع والتسويق ضمن هذا النطاق، حتى خلال الاغلاقات الطويلة.

٢-٣-ب- نتائج ودراسات حول نوعية نشاط قطاع الأعمال الصغيرة في فلسطين

يستخدم أكثر من نصف منشآت القطاع الخاص أقل من ستة أفراد، ويستخدم في (٩٧%) منها من فرد إلى عشرة أفراد. وتشير هذه السمة إلى الطابع العائلي الحرفي لنسبة عالية من المنشآت في الأراضي الفلسطينية. وتبرز تباينات منطقية دالة على هذا الصعيد، فالمنشآت الصغيرة الحجم تحتل حيزاً أوسع في باقي قطاع غزة (أي قطاع غزة مستثنى منه مدينة غزة) من المناطق الأخرى، يليها مباشرة شمال الضفة الغربية. وتمتاز مدينة غزة بأعلى نسبة من المنشآت الكبيرة نسبياً (أكثر من ٥٠ مستخدماً)، يليها مباشرة وسط الضفة الغربية، على باقي المناطق في نسبة المنشآت ذات الحجم الوسط (التي يتراوح عدد العاملين فيها بين ٢١-٥٠ شخصاً).

وتشكل المنشآت التجارية والخدماتية ثلاثة أرباع المنشآت الصغيرة جداً (أي المنشآت التي تشغل أقل من ٦ أشخاص). وتشكل المنشآت الخدماتية نصف المنشآت ذات الحجم المتوسط (أي المنشآت التي يتراوح عدد العاملين فيها من ٢١ إلى ٥٠ شخصاً). وتشكل المنشآت الصناعية ما يزيد عن ثلث (٣٥%) المنشآت ذات الحجم الوسط. وبلغت حصة المنشآت الخدمية أكثر من نصف المنشآت الكبيرة (التي يزيد حجم العاملين فيها عن ٥٠ شخصاً)، تلتها المنشآت الصناعية التي شكلت أكثر من ثلث المنشآت الكبيرة (www.pal-chambers.com).

وتميل المنشآت التي يزيد عدد العاملين فيها عن ٢٠ عاملاً لتوظيف النساء أكثر من غيرها، لكن هذا الميل يخص قطاعات أو نشاطات اقتصادية محددة. على سبيل المثال: نجد أن مشاغل الألبسة والمنشآت التي تعتمد بشكل كبير على أيدي عاملة لا تعتمد على قوة كبيرة، تميل إلى توظيف النساء أكثر من الرجال، وذلك لقلة راتب المرأة بالنسبة إلى الرجل، حتى إذا قاموا بنفس الوظيفة وهذا ما يطلق عليه "Gender Gap".

يهيمن قطاعا التجارة والخدمات على منشآت الاقتصاد الفلسطيني حيث تجاوزت حصة هذين القطاعين (٦٣%) من مجموع العينة، في حين سيطر قطاع الصناعة على (٣١%) من المنشآت. والواقع أن ضعف تمثيل الزراعة في نتائج المسح، يعود إلى استثنائها من عينة دائرة الإحصاء المركزية التي اعتمد عليها مسح وزارة العمل من جانب، وإلى ضعف مؤسسة النشاط في القطاع الزراعي (أي لا يأخذ العمل فيه، عادة، شكل مؤسسات) بالأساس من جانب ثان.

إن النسبة الأكبر (٤٣%) من المنشآت ذات رأسمال صغير (لا يتجاوز ١٠،٠٠٠ دينار أردني)، ولم تتجاوز المنشآت التي يزيد رأسمالها عن خمسين ألف دينار ثلث مجموع المنشآت الممسوحة.

وبرز تباين واسع في حجم رأسمال المنشآت حسب المنطقة الجغرافية. فتقريباً نصف المنشآت في شمال الضفة و (٦١،٥%) في باقي قطاع غزة منشآت ذات رأسمال صغير جداً. وبلغت أعلى نسبة من المنشآت التي يزيد رأسمالها عن ٥٠ ألف دينار في وسط الضفة الغربية، حيث بلغت (٤٧%) من مجموع المنشآت في تلك المنطقة.

٢-٣-ج- قطاع الأعمال الصغيرة والاقتصاد القومي الفلسطيني

لعبت المشاريع الصغيرة الفلسطينية دوراً مهماً في جميع جوانب الاقتصاد القومي. أظهرت الإحصاءات في عام ١٩٩٥ أن (٥٣،١٣٠) من مجموع (٥٤،٨٣٢) مشروع أو (٩٧%) تعتبر مشاريع صغيرة بأقل من ١٠ موظفين، كما هو مبين في الجدول رقم (١) أدناه:

جدول (١)

حجم المشاريع ونوعيتها لسنة ١٩٩٥ في فلسطين

	مجموع عدد المشاريع		عدد المشاريع بأقل من ١٠ عاملين	النسبة %
الصناعة	١١٩٧١		١٠٨٤٦	٩٠
التجارة	٢٨٤٨٤	عامة	٣٠٥٦	٩٦
	٣١٧٢	جملة		
	٢٥٣١٢	مفرق	٢٥٢٥٧	٩٩
الخدمات	١٤٠١٣		١٣٧٤٢	٩٩
البناء	٣٦٤		٢٢٩	٨٢
المجموع	٥٤٨٣٢		٥٣١٣٢	٩٧

المصدر: (www.pal-chambers.com)

توظف هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة ٩١,٤٠٤ شخص أو ٦٥،٧% من مجموع العمالة في القطاع الخاص، باستثناء قطاع الصحة والتعليم. كما يتضح من الجدول رقم (٢):

جدول (٢)

العمالة في القطاع الخاص في فلسطين عام ١٩٩٥

الصناعة	٣١٠٤٢		%٥٧
التجارة	الجملة	٧٦٨١	%٧٩
	المفرق	٢٤٦٠٨	%٩٨
الخدمات	٢٦١٨٣		
البناء	١٨٩٠		%٦٥

المصدر: (www.pal-chambers.com)

يوظف ٩٢٧ مشروع (بأقل من ٢٠ موظف) ١٨٠٥٩ شخص، مما يجعل مجموع عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ٥٤٠٥٧ أو ٩٨،٥% من مجموع المشاريع وتجعل مجموع عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توظف أقل من ٢٠ شخص ١٠٩٤٦٣ أو ٧٩% من إجمالي التوظيف في القطاع الخاص، باستثناء قطاعي الصحة والتعليم.

لا تظهر أهمية المشاريع الصغيرة الفلسطينية فقط من أعدادها ومساهمتها في إجمالي التوظيف، لكن أيضاً لمساهمتها ونصيبها في الناتج المحلي الإجمالي GDP التي تقارب ١،٠٢ بليون دولار أمريكي، أو ٣٦% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.

يسيطر القطاع الخاص الفلسطيني على القوة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، بحيث يشكل حوالي ٨٥% من الناتج المحلي الإجمالي GDP، والأغلبية العظمى لهذه الأصول المنتجة هي ملكية خاصة. إن حجم الدور الذي يؤديه القطاع الخاص آخذين بعين

الاعتبار مساهمته في GDP يعتبر أكبر، في ظل غياب القطاع العام الفلسطيني، خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي كان لصالح تقوية القطاع الخاص.

٢-٣-د- نتائج ودراسات حول قطاع الأعمال الصغيرة والمتغيرات المؤثرة عليه

يتضح من الدراسة التي قام بها (الخليلي ورفاقه، ١٩٩٧، ص ٩٠) أنه يغلب الطابع العائلي الصغير لمعظم المنشآت في الأراضي الفلسطينية. كما أظهرت نتائج الدراسة، أن نسبة مرتفعة من المنشآت التي تمت دراستها هي ذات صبغة صغيرة وعائلية. ويتأثر حجم المنشأة بالتوزيع الجغرافي، فتوجد المنشآت الصغيرة الحجم في باقي قطاع غزة أكثر من وجودها في مدينة غزة، يليها في ذلك شمال الضفة الغربية. كما أشارت النتائج إلى أنه توجد في مدينة غزة أعلى نسبة من المنشآت الكبيرة نسبياً (أكثر من ٥٠ مستخدماً)، يليها في ذلك وسط الضفة الغربية. أما في حالة المنشآت التي يتراوح عدد العاملين فيها بين ٢١-٥٠ فتتفوق منطقة وسط الضفة الغربية على باقي المناطق. تكشف نتائج المسح عن كون تجارة الجملة والمفرق تشكل الأغلبية، ثم الصناعة التحويلية (مشاغل صغيرة) في المنشآت ذات الحجم الصغير (أقل من ١١ شخصاً). وأظهرت أن المنشآت الصغيرة جداً (أي المنشآت التي تشغل أقل من ٦ أشخاص) يغلب عليها النشاط التجاري، حيث شكلت ٤٦% من مجموع المنشآت من ذلك الحجم، وتلتها المنشآت الخدماتية التي شكلت ٢٩% من مجموع المنشآت من هذه الفئة. وغلبت المنشآت

الصناعية على المنشآت التي يتراوح حجمها من ٦-١٠ أشخاص، حيث شكلت ٤٤% من مجموع هذه الفئة. وتلتها المنشآت الخدماتية التي شكلت ٢٩% من هذه الفئة الحجمية من المنشآت.

٢-٤- المبحث الثالث:

المشاكل التي واجهت المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة

وجد الخليلي ورفاقه (١٩٩٧) أن أبرز مشكلتين تواجهان المنشآت الصغيرة الفلسطينية هما: التمويل والتسويق، يليهما في الأهمية نقص المواد الخام، والآلات وصيانتها. وكان نقص الخبرات الإدارية والفنية من المشكلات الأقل أهمية.

وتعتمد نوعية المشكلات التي تواجهها المنشآت على نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه، وعلى مجال عملها. وتختلف المشكلات التي تواجهها أيضاً باختلاف موقعها الجغرافي وحجم رأسمالها وطبيعة ملكيتها (عائلية أم غير عائلية) وعلى ما إذا كانت ربحية أو غير ربحية. وتعتبر المشكلة الأبرز للمنشآت الزراعية والخدماتية هي التمويل. بينما المشكلة الأبرز التي تواجه القطاعات الصناعية والتجارية والإنشائية هي التسويق. وكانت مشكلة التمويل هي الأبرز للمنشآت العاملة في مجالات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي، وأنشطة الخدمة المجتمعية والشخصية. أما مشكلة التسويق فكانت أبرز ما تكون في مجالات التعدين والمحاجر، والصناعة التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، والفنادق والمطاعم.

وعليه يمكن تلخيص المشاكل التي تواجه قطاع المشاريع الصغيرة الفلسطينية بما يلي:

- عدم وجود دراسات حديثة (إحصاءات، مسوحات، أبحاث، معطيات) تغطي هذا القطاع وتسهل إمكانية تكوين صورة واضحة المعالم عنه.

- عدم الاهتمام الكافي والحقيقي، وخاصة من الجهات الرسمية بـــهذا القطـــاع، فـــي السابق، أعاق الاحتلال الإسرائيلي، وضمن سياسته الاحتلالية الموجهة ضد الشـــعب الفلسطيني، تطور هذا القطاع كغيره من القطاعات الأخرى.
- عدم وجود رأس مال تشغيلي، ففي الوقت الذي يمكن لبعض المبادرين توفـير رأس مال تأسيسي لمشروع صغير، فإنهم يصطدمون بمشكلة عدم وجود رأس مال لتشـــغيل ما قاموا بتأسيسه، وهذا يضعهم أمام تحدٍ كبير، ويعيق من إمكانيـــة توســـع وتطـــور المشروع.
- لم تستطع عمليات الإقراض رغم أهميتها ودورها الإسهام بعملية تنموية حقيقيـــة، بل ظل دورها بحدود اغاثي (عدم الانتقال من مستوى الإغاثة إلى مستوى التنمية).
- كون قطاع المشاريع الصغيرة، بشكل عام، غير منظم، غير مهيكل فهذا يعني أنـــه محروم من العديد من الحقوق المكتسبة للعـــاملين، والمنتجيـــن عمومـــاً، كالضمـــان الاجتماعي والصحي وحقوق العمل ... الخ.
- صعوبة الحصول على المواد الخام الضرورية للإنتاج (مدخلات الإنتـــاج). إذ أن المواد الخام مصدرها التاجر أو المنتج الإسرائيلي، وبحكم طبيعة الوضع الناشئ عـــن علاقة الاحتلال بالمواطنين الفلسطينيين، فإن ذلك لا يجعل عملية التبادل (بيع، شـــراء، وتبادل مصالح) تجري بشكل طبيعي، بل تتم عبر جملة من التعقيدات وهو ما فـــرض دوراً واسعاً للوسيط (تاجر جملة) الفلسطيني ما بين المنتج الصغير وما بيـــن مصـــدر

المواد الخام داخل إسرائيل، والانعكاسات السلبية لوجود هذا الوسيط على مجمل العملية الإنتاجية لهذا القطاع.

- التسويق، تنبع هذه المشكلة من كون الظرف السياسي العام السائد (وجود الاحتلال، الاغلاقات، السياسات التمييزية بحق الفلسطينيين) تضعف من القوة الشرائية لدى جمهور المستهلك الفلسطيني، حيث تميل الغالبية لتأمين احتياجاتها الأساسية.

كما أن هناك مشاكل ناجمة عن صغر السوق المحلي، والذي لا يتسع لتنوع واسع من المشاريع الصغيرة. يضاف إلى ذلك أنه، وبسبب من طبيعة المشروع الإنتاجي الصغير، فإنه يجري أحياناً كثيرة إنتاج بضائع غير متناسبة مع احتياجات السوق، بل وفقاً لما يمكن للمنتج الصغير من أن ينتجه.

أما المشاكل ذات الطبيعة التقنية فنذكر منها:

١. نقص المعلومات الفنية الضرورية للبدء في الإنتاج (كما هو الحال في المنتوجات الغذائية).

٢. نقص في الخبرات الإدارية ومهارة التنظيم.

٣. ضعف البنية التحتية المناسبة في بعض المناطق -وخاصة الريف- حيث انعدام أو محدودية وجود الطاقة الكهربائية، شبكة طرق لتسهيل الحركة، اتصالات هاتفية.

٤. عدم توفر قطع الغيار الضرورية، وإمكانيات الصيانة المحلية.

٥. صعوبة مراقبة جودة الإنتاج، وعلى الأخص في مجال المنتوجات الغذائية أو الصناعات البسيطة.

٦. مشاكل تتعلق بمكان الإنتاج، وخاصة المنزلي، حيث ضيق المكان أو طبيعته تعيق عمليات مرتبطة بالإنتاج (كالتخزين، حجم الإنتاج، الحفظ).

٧. وجود نسبة لا بأس بها من التلف بسبب نوعية مواد الخام، أو مشاكل التسويق، أو التخزين.

٨. مشكلة القدرة على تقدير سعر المنتوج بشكل مناسب.

هذا إضافة إلى اعتبار وجود الاحتلال من العوائق الجادة التي تقف في وجه المنتج الصغير بسبب (عبد الهادي، وزملاؤه، ١٩٩٨، ص ١٧٣):

- سياسة إغلاق المناطق المتكررة ولفترات طويلة.
- عزل الضفة الغربية عن قطاع غزة.
- ممارسة أسلوب حظر التجول ولفترات طويلة.
- السياسة الضرائبية الظالمة التي يمارسها الاحتلال.

أما معيقات إنشاء وتوسيع المشروعات الصغيرة في فلسطين فيمكن تلخيصها بما يلي (www.pal-chambers.com):

- الإعاقة العامة للتوسع في الاقتصاد الفلسطيني؛ بشكل أساسي تدمير البنية التحتية نتيجة للاحتلال الطويل والقيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص؛ إنتاج الطاقة، الاتصالات؛ الشوارع، المعابر (المطارات والموانئ)، الاتصال المرئي.

- الافتقار إلى المناطق الصناعية التي من الممكن أن تستقبل مشاريع صغيرة صناعية. فنتيجة للقيود الإسرائيلية المفروضة على استخدام الأراضي، تعتبر جميع الأراضي خارج المناطق السكنية تحت السيطرة الإسرائيلية.
- غياب منظمات دعم خدماتية غير هادفة للربح، والتمثيل غير الملائم لهذا القطاع في الغرف التجارية المنتخبة من المجالس الإدارية وبالتالي خدمات غير ملائمة ونقص في التأييد لاهتماماتهم.
- نقص في منظمات الدعم غير الهادفة للربح على الصعيدين الخاص والحكومي، وسياسات الإقراض البنكية التي لا تناسب المشروعات الصغيرة، غير المستحبة وصعوبة الحصول على رأس المال.
- نقص المعلومات ومستوى منخفض من التكنولوجيا.
- الإدارة الضعيفة والافتقار إلى المهنية.
- تكنولوجيا غير متطورة واعتماد على المعدات المستخدمة، بشكل رئيسي تم شراؤها من السوق الإسرائيلي بسبب القيود المفروضة من السلطة الإسرائيلية على الاستيراد المباشر.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج مثل أغلبية المواد الخام التي يتم استيرادها عبر إسرائيل.

على الرغم من المعوقات والمشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة، إلا أن قلة رأس المال اللازم لإنشائها وغيرها من المزايا من حرية الحركة لملائمة الظروف المتغيرة والتي يصعب على المشروعات الكبيرة ملاءمتها بسهولة، بالإضافة إلى ميزة

تكيفها مع الاحتياجات المحلية، وأخيرا كون المشاريع الصغيرة لـــها دور حيـث يوجـد النشاط ذلك أن المالك له دور كبير في إدارة مشروعه. ولعل هذه المزايا تشـــكل حـــافزا للخريجين لإنشاء مثل هذه المشروعات (Musselman & Jackson، ١٩٨٤، ص ١٣٨).

خلاصة الفصل

تميز هذا الفصل بإبراز وتوضيح لأهمية هذه الدراسة من خـــلال تركـــيزه علـــى توضيح الدراسة والدراسات السابقة، حيث احتوى على ثلاث مبـــاحث: اشـــتمل المبحـــث الأول على معلومات حول سوق عمل الخريجين الجدد في فلسطين بالتعرض إلى القطـــاع العام والقطاع الخاص. واشتمل المبحث الثاني على سمات قطاع المشاريع الصغيرة فـــي فلسطين، ونتائج ودراسات حول نوعية نشاط هذا القطاع، وعلاقتـــه بالاقتصـــاد القومـــي الفلسطيني، ونتائج ودراسات حول المتغيرات المؤثرة عليه. وأخيرا، اشتمل المبحث الثالث على المشاكل التي واجهت المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية وقطاع غـــزة، فقـــد تـــم التركيز على المشكلات حسب النشاط الاقتصادي، وأهم المشاكل والمعيقات التـــي تواجـــه المشاريع الصغيرة في فلسطين.

الفصل الثالث

منهجية وإجراءات الدراسة

٣-١- تمهيد

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أبرز الجوانب المتعلقة بتوجه الطلبة المقبلين على التخرج نحو إنشاء مشاريع صغيرة. وكذلك هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الجوانب التي قد تجذب الطلبة المقبلين على التخرج، أو تبعدهم عن التفكير بإقامة مشاريع صغيرة، وإبراز هذه الجوانب بالبحث والتحليل.

تعتبر هذه الدراسة وصفية. اعتمدت فيها الباحثة على البحث الميداني، لتوفير أكبر قدر من المعلومات التي تساعد في فهم وتوضيح مدى هذا التوجه لدى الطلبة الفلسطينيين. وضمن هذا النوع من البحوث تم استخدام منهج البحث العلمي حيث استخدمت الباحثة أداة الاستبانة.

إن هذا الفصل يحتوي على وصف لطريقة الدراسة والإجراءات التي استخدمتها الباحثة من حيث تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وصياغة الاستبانة والأداة المستخدمة في القياس والمعالجات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات.

٣-٢- مجتمع الدراسة

ولتحقيق هذه الأهداف، قامت الباحثة بتحديد مجتمع الدراسة بالطلبة المقبلين على التخرج، من مختلف التخصصات من الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، بغض

النظر عن موقع إقامة الخريج. وحيث أن الإطار الجغرافي والتخصصي لـــهذه الدراســة واسع جدا، إلى الحد الذي يجعل من الصعب تغطية جميع المناطق الفلسطينية، والتطـــرق إلى جميع التخصصات التعليمية، وفي جميع مؤسسات التعليـــم العـــالي. وعلـــى ضـــوء الإمكانيات المتوفرة للباحثة من النواحي الفنية والزمنية، اقتصرت هـــذه الدراســة علـــى خريجي مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية، حيث أن هنالك صعوبات عملية جمـــة تعترض القيام بالعمل الميداني في قطاع غزة. ويوضح الجدول رقم (٣) الإطـــار العـــام لمجتمع الدراسة، الذي اعتمد على أعداد الطلبة الدارسين في جامعـــات الضفـــة الغربيـــة كأساس لتحقيق درجة عالية من التمثيل النسبي للطلبة داخل العينة.

جدول رقم (٣)

توزيع الطلبة في جامعات الضفة الغربية حسب الجنس

في السنة النهائية للعام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠

الجامعة	الجنس	السنة الرابعة	السنة الخامسة	مجموع عدد الطلبة في الجامعة
جامعة بيت لحم	ذكور	١١٦	–	٦٤٩
	إناث	٢٨٣		١١٣٨
	المجموع	٣٩٩		١٧٨٧
جامعة بيرزيت	ذكور	٤٢٩	٩٥	٢١٦٣
	إناث	٢٩١	٣٥	١٦٤٤
	المجموع	٧٢٠	١٣٠	٣٨٠٧
جامعة الخليل	ذكور	١٦٤	–	١١٥٥
	إناث	٢١٤		١٣١٤
	المجموع	٣٧٨		٢٤٦٩
جامعة القدس	ذكور	١٩٧	٦٤	١٤٦٨
	إناث	٣٦٧	٦٨	١٩٣٠
	المجموع	٥٦٤	١٣٢	٣٣٩٨
جامعة النجاح الوطنية	ذكور	١٠٦٣	٦٠٧	٤٢٦٧
	إناث	٦٩٣	٣٤١	٣٧٣٠
	المجموع	١٧٥٦	٩٤٨	٧٩٩٧

المصدر: وزارة التعليم العالي الفلسطينية، الدليل الإحصائي للجامعات لعام ١٩٩٩-٢٠٠٠.

٣-٣- عينة الدراسة

تضمنت عينة الدراسة ٣٠٠ طالب وطالبة، عينة عمدية قصدية طبقية من مجتمع الدراسة عند نسبة خطأ (٠,٠٦) أو (٩٤%) مستوى ثقة، وهي نسبة معقولة بناء على حجم مجتمع الدراسة والبالغ (٥٠٢٧) مجموع عدد طلبة البكالوريوس في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية والمقبلين على التخرج، أي في السنة الدراسية الأخيرة. وقد تم اختيار العينة ضمن الحدود التالية: أن يكون طالب بكالوريوس، مقبل على التخرج خلال العام الدراسي الحالي (الطلبة المتوقع تخرجهم من الجامعات الفلسطينية في نهاية الفصل الأول أو الثاني من العام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠)، مع مراعاة تنوع الطلبة من الكليات المختلفة في جامعات الضفة الغربية. وقد تم استخدام أعداد الطلبة في كل كلية من الجامعات الخمس كأساس لاختيار العينة، حيث تم تحديد نسبة عدد طلبة البكالوريوس المقبلين على التخرج في كل جامعة إلى عدد الطلبة الكلي في الجامعات الخمس لمجتمع الدراسة، ومن ثم تم تحديد عدد الذكور والإناث من العينة في كل جامعة منفصلة. وقد تم اختيار الطلبة من كل جامعة بشكل عمدي قصدي، لذا فقد اعتبر المقياس الذي تم على أساسه الاختيار بأنه اختيار عمدي قصدي وطبقي، ذلك من أجل أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة.

تم اختيار العينة بطريقة العينة العمدية قصدية الطبقية المتوازنة بالحجم، حيث تم توزيع ٦٠ استبانة على كل جامعة من الجامعات الخمس الموجودة في الضفة الغربية. من

ثم استخدمت الطريقة العمدية قصدية المنتظمة في اختيار العينة من كل طبقة. وبعد فرز الاستبانات، واستبعاد بعضها بسبب عدم اكتمال الإجابات، أو عدم وضوحها، أو وجود أسئلة غير معبأة، فقد كان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل ٢٦٦ استبانة فقط من أصل ٣٠٠ استبانة موزعة أي ما يشكل ٨٨,٦٧% من العينة. وهذا يمثل جمهور الدراسة عند نسبة خطأ (٠,٠٦) أو (٩٤%) مستوى ثقة.

أما فيما يتعلق بتوزيع الطلبة من الجامعات المختلفة، فقد كانت نسبة الطلبة من جامعة بيرزيت -التي شكلت أعلى نسبة من العينة النهائية والبالغة ٢٦٦ طالب- تساوي ٢٣,٦%، يليها حسب النسبة جامعة القدس والبالغة ٢١,٦%، ومن ثم جامعة النجاح الوطنية ٢٠,٨%، من ثم جامعة الخليل والتي نسبتها ١٩,٣%، وكانت أقل نسبة من الاستبيانات المسترجعة من جامعة بيت لحم والتي بلغت ١٤,٣% بالطبع من النسبة النهائية للاستبانات الصالحة للتحليل. ويوضح الجدول رقم (٤) توزيع أفراد العينة حسب الجامعات.

جدول (٤)

توزيع أفراد العينة من الجامعات الفلسطينية

الجامعات %				
بيت لحم	الخليل	بيرزيت	القدس	النجاح
١٤,٣	١٩,٣	٢٣,٦	٢١,٦	٢٠,٨

من أجل إعطاء صورة أكثر وضوحا عن تركيبة العينة وهيكليتها علـــى أســاس بعض الجوانب الديمغرافية المدروسة، فقد تم تحليل توزيعات العينة على أساس الجنـــس، كما هو موضح في الجدول رقم (٥)، مع الكلية التي يدرس فيها المستجوب. والجدول رقم (٦) مع الجامعة التي يدرس فيها المستجوب:

جدول رقم (٥)

توزيع أفراد العينة حسب كل من متغيري الجنس والكلية

الجنس %		الكلية %								
ذكر	أنثى	تجارة	صيدلة	هندسة	حقوق	علوم	طب	أدب	زراعة	سياحة
٥٥,٢	٤٤,٤	٤٢,٥	١,٢	١٦,٢	٣,١	١٥,٤	٣,١	١٥,٤	١,٩	٠,٤

جدول رقم (٦)

توزيع أفراد العينة حسب كل من متغيري الجنس والجامعة

الجامعة / الجنس	بيت لحم	بيرزيت	النجاح	القدس	الخليل	المجموع
ذكور	٢١	٢٢	٢٥	٣٢	٤٧	١٤٧
إناث	٢٤	٢٨	٣٦	٢٤	٧	١١٩
المجموع	٤٥	٥٠	٦١	٥٦	٥٤	٢٦٦

٣-٤- أدوات وأساليب جمع البيانات

ومن أجل الحصول على المعلومات من عينة الدراسة، قامت الباحثة باستخدام استبانة كأداة لجمع المعلومات وذلك للحصول بطريقة علمية منهجية، على آراء الطلبة المقبلين على التخرج تجاه المشاريع الصغيرة وإنشائها وذلك لإرشاد المؤسسات الداعمة للمشاريع الصغيرة.

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين من البيانات، وهما:

١. البيانات الثانوية: والتي تم الحصول عليها من خلال المراجعة الشاملة لأدبيات الدراسة، والمتمثلة في الدراسات النظرية والميدانية والنشرات العربية والأجنبية حول موضوع الدراسة. هذا بالإضافة إلى البيانات التي تم جمعها من سجلات دائرة الإحصاء المركزية، ووزارة العمل، ووزارة التعليم العالي. خاصة النشرات المتخصصة التي تصدرها وزارة العمل الفلسطينية، فيما يخص المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بسوق العمل الفلسطيني والمشاريع الصغيرة.

٢. استخدام بيانات الحاسوب والإنترنت الخاصة بمثل هذه الدراسة.

٣. البيانات الأولية: وهي البيانات التي تم تجميعها من خلال الدراسة الميدانية، وذلك عن طريق استبانة الأسئلة التي تم تصميمها لأغراض هذه الدراسة. وهذا وتشتمل استمارة الاستبيان المستخدمة في هذه الدراسة، على ثلاثة أجزاء من الأسئلة: الجزء الأول يتمثل في الأسئلة الأساسية (العامة) التي تبين العوامل الديمغرافية للطالب. بينما يتمثل

الجزء الثاني في الأسئلة المتخصصة بموضوع الدراسة، والتي تظهر لنا مدى توجه الطالب المقبل على التخرج على إنشاء مشاريع صغيرة. في حين تعتبر الأسئلة المستخدمة في هذا القسم من استمارة البحث من الأسئلة ذات الخيارات المتعددة التي تتصف بقصرها وذلك بهدف تحقيق درجة مرغوبة من الصدق في الإجابة عليها. تم استخدام الأسئلة المغلقة "Close-ended Questions"، وذلك لسهولة جمع البيانات ولإجبار المستجوب على وضع رأيه، ووضعت إجابات لكل سؤال على صورة درجة الموافقة أو الأهمية باستخدام مقياس ليكرت "Likert-type Scale" نظرا لقدرة هذا المقياس على التمييز بين الدرجات المختلفة من قوة الاتجاهات، ولسهولة فهمه من قبل الطلاب المراد قياس اتجاهاتهم. أما الجزء الثالث، فقد كان متعلقا بتحديد القطاعات التي يتوجه لها الطلبة أكثر من غيرها، وفيما يتعلق بوعي الطلبة لمفهوم المشروع الصغير وما يحيطه من أمور وقد تم استخدام الأسئلة المفتوحة للحصول على معلومات أكثر حول هذا الموضوع من المستجوبين، وكذلك تم استخدام الأسئلة متعددة الاختيارات.

٣-٥- صياغة استبانة الدراسة

تم اختيار الجمل والعبارات المتعلقة باستبانة الدراسة والخاصة بالتوجه نحو إنشاء المشاريع الصغيرة من الآتي:

١. مراجعة الأدبيات الواردة في الدراسة.

٢. تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على الأستاذ المشرف على الدراسة، وعلى عدد من المهتمين (١٠ أشخاص)، وتم تعديلها لإزالة اللبس والغموض في بعض العبارات الواردة فيها بناء على الملاحظات التي تم إبداؤها.

٣. تم اعتماد الاستبانة بصورتها النهائية.

٤. تم توزيع الاستبيانات من قبل الباحثة على عينة الدراسة شخصيا، مع مساعدة بعض الزملاء من الجامعات المذكورة بعد أن قامت الباحثة بتدريبهم، وتفسير أسئلة الاستبانة لهم للتأكد من تماثل فهم الأسئلة.

٥. استغرقت الفترة الزمنية لتوزيع الاستبيانات وجمعها، حوالي شهر تقريبا وذلك في الفترة الواقعة بين تاريخ ١٩٩٩/٨/١٥ وحتى ١٩٩٩/٩/١٥.

٣-٦- صدق الأداة وثباتها

بعد إتمام صياغة الأسئلة، تم طرحها على عينة مختارة من الجمهور المستهدف بغرض إجراء اختبار أولي عليها، ومن ثم معرفة نقاط القوة والضعف فيها، وكذلك الاستفادة من البيانات المرتدة قبل إجراء الاختبار الحقيقي عليها، بالإضافة إلى عرضها على عدد من المختصين وتم إعادة صياغة الاستبانة بناء على ملاحظات المستجوبين. في

حين تم حساب معدل الثبات للمقياس بطريقة الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) يساوي ٠,٧٦ وهي قيمة مقبولة في مجال البحوث الإنسانية.

٣-٧- طريقة إجراء الدراسة

بعد التحقق من صدق أداة الدراسة، وتعديل الاستبانة. قامت الباحثة بتوزيع الاستبانات، من أجل جمع البيانات من عينة الدراسة، بحيث تم التوجه للشخص المستهدف مباشرة. وقد قامت الباحثة بتوزيع الاستبانات بنفسها على الطلبة، بمساعدة طلاب من كل جامعة للوصول إلى الطلبة المقبلين على التخرج بوقت أقل، ومع ذلك فلم يكن من السهل مراعاة تنوع الطلبة من الكليات المختلفة. وقد كان توزيع الأستبيان خلال فترة بداية الفصل الأول من العام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠. وبلغ عدد الاستبانات المستردة ٢٦٦ استمارة، مما يعني أن نسبة الاسترداد كانت ٨٨,٦٧%، ويرجع ذلك إلى استخدام طريقة المقابلة الشخصية في التوزيع وحرص الباحثة على استرداد الاستمارة في اليوم نفسه.

وبعد الانتهاء من تجميع البيانات، قامت الباحثة بإدخالها إلى الحاسوب، عولجت البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "Statistical (SPSS) Package for Social Science" لحساب النسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية. ولفحص الفرضيات، تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA)، واختبار ت *T-test*. لقد تم اختبار الأسئلة عبر حساب المتوسط الحسابي

للإجابات (للموافقة وعدم التأكد وعدم الموافقة) لكل عبارة تدل على أحد أسئلة الدراسة بشكل منفصل ثم تم حساب متوسط مجموع المتوسطات بجمع المتوسطات للعبارات وتقسيمها على عددها. وقد تم مقارنتها بمقياس ليكرت لتقييم الإجابات:

مقياس ليكرت لتقييم الإجابات

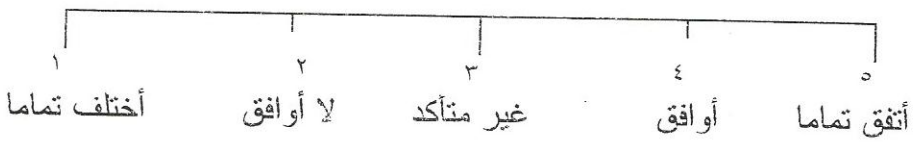

٣-٨- وحدة التحليل

نظرا للاهتمام بإجابة كل فرد من أفراد العينة، ولأن جميع إجاباتهم وضعت للتحليل، فإن وحدة التحليل لهذه الدراسة تتمثل في الفرد، ويعامل كل فرد على أنه مصدر منفرد للمعلومات، وإن كانت النتائج تعتمد على تحليل إجابات جميع الأفراد الخاضعين للدراسة.

٣-٩-المعالجات الإحصائية

من أجل اختبار أسئلة الدراسة، وتحليل البيانات، فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١- أساليب الإحصاء الوصفي: كالمتوسطات والانحرافات المعيارية، ذلك من أجل توضيح الخصائص السكانية للعينة (من حيث الجنس، والدخل، ومنطقة السكن).

٢- اختبار T للعينة الواحدة ONE SAMPLE T-test.

٣- تحليل التباين الأحادي One-way ANOVA.

٤- استخدام برنامج الإحصاء (SPSS) وذلك من أجل عمل المقارنات المختلفة التي تبين وبوضوح الفوارق الأساسية بين الطلبة المستهدفين. لذا فقد لجأت الباحثة إلى أسلوب التحليل بالنسب المئوية عن طريق استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

خلاصة الفصل

لقد تم إجراء الدراسة في إطار الطلبة المقبلين على التخرج من جامعات الضفة الغربية (جامعة بيت لحم، جامعة الخليل، جامعة القدس، جامعة بيرزيت، جامعة النجاح الوطنية). أما بالنسبة لأساليب جمع البيانات فقد تم اللجوء إلى البيانات الثانوية، والبيانات

الأساسية موضحة على صورة استمارة أسئلة مكونة من ثلاثة أقسام؛ يعنى الأول بالمتغيرات الديمغرافية، والثاني بالمعلومات الأساسية، والثالث بالوعي لمفهوم المشروع الصغير. وقد تم قياس صدق أداة الدراسة من خلال إجراء اختبار أولي لها على ١٠ أشخاص. وأما بالنسبة لقياس ثباتها، فقد كان معامل (كرونباخ ألفا) الذي يقيس ذلك يساوي ٠.٧٦ مما يعزز من استخدام هذه الأداة لأغراض الدراسة. وزعت الاستبانات بشكل شخصي لإجراء الدراسة على مفردات العينة، وأخيرا تم الاعتماد على أساليب الإحصاء الوصفي كالتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار T للعينة الواحدة، وتحليل التباين الأحادي ANOVA لاختبار وتحليل فرضيات الدراسة الموضوعة.

الفصل الرابع

عرض البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول: عرض وتحليل أسئلة الدراسة

المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

٤-١- تمهيد

إن هدف هذه الدراسة هو إجراء تقييم موضوعي لمدى توجه الطلبة المقبلين على التخرج إلى إقامة مشاريع صغيرة. وقد اعتمدت على آراء الطلبة المقبلين على التخرج في الجامعات الخمس بالضفة الغربية، والتي تم استخلاصها بصورة منهجية من خلال استبانة أعدت لهذا الغرض. وتم تحليل البيانات عبر اختبار لأسئلة الدراسة ومن ثم اختبار للفرضيات.

لتحليل الجزء الثالث من الاستمارة تم الاستعانة بأربعة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال العلوم الإنسانية وتم فحص ومناقشة نتائج أربعين استبانة ثم تم الاتفاق على تحديد عناوين عامة لأنماط الاستجابات للطلبة، ثم تم تفريغ باقي الاستبانات على ضوء المعايير السابقة، وفي بعض الحالات تم اللجوء إلى لجنة التحكيم.

٤-٢- المبحث الأول: عرض وتحليل أسئلة الدراسة

بعد تفريغ البيانات فإنه يمكن عرض تحليل أسئلة الدراسة في ثلاثة أجزاء وفقا لما يلي:

أ. توجهات الطلبة المقبلين على التخرج نحو العمل على إنشاء مشاريع صغيرة.

ب. المعيقات المحيطة بإنشاء مشاريع صغيرة.

ج. نوعية المشاريع الصغيرة التي يرغب الخريج الجديد العمل بها.

٤-٢-أ-الجزء الأول:

توجهات الطلبة المقبلين على التخرج نحو العمل على إنشاء مشاريع صغيرة

من خلال عبارات في الاستبانة المعدة خصيصا لهذه الدراسة، تم قياس مدى توجه الطلبة المقبلين على التخرج نحو العمل على إنشاء مشاريع صغيرة. لوحظ من خلال التحليل ويشير متوسط مجموع المتوسطات (٣,٠٢٨٧) أن هناك توجه جيد لدى الطلبة الخريجين في الجامعات الفلسطينية نحو إنشاء مشاريع صغيرة. وقد تم قياس هذا التوجه عبر جانبان؛ مدى أهمية المشاريع الصغيرة للخريجين الجدد، وأسباب هذا التوجه نحو إنشاء المشاريع الصغيرة.

١. مدى اهتمام الطلبة المقبلين على التخرج بإنشاء المشاريع الصغيرة

كانت الاستجابات فيما يتعلق بقناعة الخريج بالعمل في المشاريع الصغيرة تدل على موافقة أفراد العينة على العمل بالمشاريع الصغيرة حيث كان المتوسط الحسابي يساوي (٣,٧٥٤٩) أي أعلى من (٣) وهذا يعني موافقة حسب مقياس ليكرت. أما فيما يتعلق بمدى اهتمامهم بإنشاء المشاريع الصغيرة، فقد كان المتوسط الحسابي لإجابات المستجوبين (٤,٠٢٣٥)، وقد أكد على أهمية المشاريع الصغيرة للخريج بشكل عام المتوسط الحسابي (٤,٠٠٧٨) وحسب تقييم ليكرت فإن المتوسطات الحسابية السابقة هي دالة على الموافقة. وللتأكيد على تلك الموافقة فإن نتيجة متوسط مجموع المتوسطات

للعبارات كانت كالتالي (٣,٩٢٨٧) أي حسب تقييم ليكرت للإجابات يعني الموافقة. مما يعني أن الطلبة المقبلين على التخرج مهتمين بإنشاء المشروعات الصغيرة وهذا هو الملاحظ من الاستجابات حيث لم يكن محددا إن كانت ملكية المشروع للخريج أم يعمل فيه فقط ولكنه بكل الأحوال مهم للخريجين.

وربما يعزى ذلك للأسباب التي ذكرها الطلبة حين تم سؤالهم حول أسباب توجههم نحو المشاريع الصغيرة والتي سيتم ذكرها لاحقا في البند التالي حيث أكد فيها المستجوبون على أهمية هذه المشاريع الصغيرة لهم.

٢. أسباب توجه الطلبة المقبلين على التخرج نحو إنشاء المشاريع الصغيرة

لقد اختلفت الأسباب التي عزى إليها الطلبة توجههم نحو إنشاء مشاريع صغيرة، فكان هناك جوانب رئيسية قد تفرعت منها أجزاء متعلقة بها، وكانت الإجابات ضمن الجوانب المذكورة في الجدول رقم (٧) التالي.

جدول رقم (٧)

أسباب توجه المستجوبين نحو إنشاء المشاريع الصغيرة

السبب	النسبة المئوية
النواحي المالية	%٣٥,٨
النواحي الشخصية والاجتماعية	%٢٤,٣
الاقتصاد الوطني	%١١,١
مقارنة بين العمل في القطاع العام والقطاع الخاص	%٧,٣
مزايا المشروع الصغير	%٦,٩
إجابات أخرى	%١٤,٦

وقد وردت إجابات مختلفة عن الإجابات أعلاه فيما يتعلق بالتوجه نحو إنشاء مشاريع صغيرة كمن يمانعون إقامتها أو من طموحهم أكبر من ذلك أو من يعتقدون بعدم نجاح المشاريع الصغيرة.

أ. النواحي المالية

فيما يتعلق بالنواحي المالية كانت الاستجابات والتي شكلت أعلى نسبة وهي (٣٥,٨%) تركز على قلة رأس المال وعدم القدرة على تمويل المشاريع الكبيرة. كذلك فقد كان من ضمن الإجابات أن المشاريع الصغيرة تساعد في رفع المستوى المعيشي

للأفراد بالمقارنة مع الراتب غير الكافي كما ذكر المستجوبون والذي لا يسد الاحتياجات المعيشية كمصدر دخل وحيد. كما أن الحصول على المردود المالي في أقصر وقت ممكن كان من الأسباب التي تساهم في توجه الطلبة المقبلين على التخرج لإنشاء مشاريع صغيرة.

ب. النواحي الشخصية والاجتماعية

أما فيما يتعلق بالجانب الشخصي والجوانب الاجتماعية فقد كانت الثانية بالترتيب لدى المستجوبين حيث شكلت ما نسبته (٢٤,٣%) وقد كانت الرغبة في تحقيق الذات، والطموح من أبرز الاستجابات. فقد صاغها البعض على أنها تحقيق أهداف وطموحات ذاتية، وتكوين وبناء مستقبل أفضل. وتعتبر الاستقلالية والعمل الحر والتي ذكرها المستجوبون من الأمور التي لا يمكن الحصول عليها إلا في حال كان صاحب العمل هو الذي يتحدث. إن المستجوبون يرغبون بالاعتماد على النفس وبناء الذات.

تعتبر النواحي الشخصية والاجتماعية ذات تأثير كبير على توجه الطلبة المقبلين على التخرج نحو إنشاء مشاريع صغيرة. حيث أن الطلبة المقبلين على التخرج دوما يسعون إلى الوصول إلى هذه الأمور لذا فهي تعتبر من الأمور الأساسية والتي ليس من الممكن توفيرها إلا في حال إنشاء مشاريع صغيرة خاصة بهم.

إن الطلبة يفضلون إقامة المشاريع الخاصة بهم في مناطق إقامتهم وقد ظهر هذا بوضوح من المتوسط الحسابي (٣,٥٩٨) الذي يعني حسب مقياس ليكرت تفضيل لإقامة

المشاريع الصغيرة في مناطق إقامة الطلبة. وربما يعزى ذلك لأن الطلبة يريدون المصلحة الشخصية بالاستقرار في مناطق إقامتهم والاستفادة من عمل جيد.

ج. **الاقتصاد الوطني**

كان هناك وعي واضح من جانب المستجوبين فيما يتعلق بالاقتصاد الفلسطيني واهتمام بالجوانب الاقتصادية وتأثير المشاريع الصغيرة ومدى تفعيلها وفائدتها للاقتصاد (١١,١%). فقد ذكر المستجوبون بأن من أسباب توجههم نحو إنشاء مشاريع صغيرة هي الفائدة التي تحققها هذه المشاريع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. فمن الناحية الاقتصادية هناك حاجة إلى هذه المشاريع لأنها تساهم في بناء الاقتصاد الوطني. ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، تعتبر المشاريع الصغيرة أحد الحلول للبطالة حيث تقوم بتوفير فرص العمل. لذلك فإن المشاريع الصغيرة تستغل الخبرات العلمية المتوفرة وتقوم بدعم الاقتصاد الوطني. إن المستجوبين مقتنعون بأن القطاع العام يحتاج بشكل كبير إلى مساندة من القطاع الخاص حيث كان المتوسط الحسابي يساوي (٣,٨٨٧٥) أي حسب تقييم ليكرت يعني الموافقة. إن المستجوبين يعتقدون بأن المشاريع الصغيرة تساعد في بناء الاقتصاد الوطني فقد كان المتوسط الحسابي يساوي (٤,١٢٩٩). إن متوسط مجموع المتوسطات يساوي (٤,٠٠٨٧) مما يعني أن المستجوبين يشعرون بأهمية المشاريع الصغيرة للاقتصاد الوطني. وعلى الأغلب أن مجموعة كبيرة من الطلبة تعي هذه الأهمية ولكن البعض القليل من الطلبة لم يكن لديهم الوعي الكافي لهذه الأهمية.

وربما يعزى ذلك لوعي الطلبة بأن الاقتصاد الوطني في مراحل التأسيس والانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي. وقد دل المتوسط الحسابي (٤,٣٥١) على أن الطلبة الفلسطينيين لديهم وعي جيد للعلاقة بين الوضع السياسي والاقتصاد الوطني.

د. مقارنة بين العمل في القطاع العام والقطاع الخاص

حاول الطلبة باستمرار أن يعزوا سبب توجههم إلى المشاريع الصغيرة بالمقارنة بين العمل في القطاع العام والعمل في القطاع الخاص. فقد كان ما نسبته (٧,٣%) من الاستجابات هي عبارة عن مقارنة مباشرة بين العمل في القطاع العام والعمل في القطاع الخاص. وهذه المقارنة جلية تماما حيث ذكروا في إجاباتهم تأثير وجود الواسطات والمحسوبيات في المؤسسات العامة مما يحرم البعض من أخذ فرصته في ظل قلة الوظائف الحكومية. كذلك عدم وجود حرية في اتخاذ القرارات في القطاع العام. كما أن الروتين في القطاع العام يخلق الملل. ويعتقد البعض بعدم وجود مستقبل للوظيفة الحكومية، وعدم وجود إمكانية للتطور في القطاع العام. كذلك فإن الرواتب منخفضة مما لا يحفز الخريجين الجدد على العمل في القطاع العام. مع ذلك فإن الطلبة لا ينكرون بأن العمل في القطاع العام أكثر أمنا من الناحية الوظيفية. ويدل المتوسط الحسابي (٣,٢٦١٢) على أن الطلبة يفضلون العمل في القطاع العام. وربما يعزى ذلك لكون الطلبة يفضلون الاستقرار والأمن الوظيفي الذي توفره الوظيفة في القطاع العام.

هـ. مزايا المشروع الصغير

أما فيما يتعلق بمزايا إقامة المشروع الصغير نفسه فإن المستجوبين كانوا مقتنعين أنه بالإمكان تحقيق نجاحات وطموحات أكبر من خلال المشاريع الخاصة. لقد ذكر (٦,٩%) المستجوبون مزايا المشروع الصغير على أنها من الأسباب التي تساهم في توجههم نحو إنشاء مشاريع صغيرة. وكانت الاستجابات كالتالي؛ إن احتمالية فشل المشروع الصغير منخفضة، ومجال عملها أكثر مرونة. كذلك فإن المشاريع الصغيرة تتميز بسرعة الإنتاج، وقلة التكلفة النسبية، والربح السريع. وقد اعتبر المستجوبون أن الحصول على التمويل للمشروع الصغير أسهل. وتم التركيز أيضا على أن المشاريع الصغيرة هي بداية للمشاريع الكبيرة. كما ذكر سابقا فيما يتعلق بالمشاريع الكبيرة في مناطق السلطة الوطنية أمثال سنقرط وغيرها، التي بدأت بالأساس كمشاريع صغيرة في الضفة الغربية.

٣. إمكانيات ومقومات نجاح المشاريع الصغيرة

فيما يتعلق بإمكانيات نجاح المشاريع الصغيرة فقد أظهرت نتائج التحليل: يعتقد الطلبة وبشكل كبير بأن هناك إمكانية لنجاح المشاريع الصغيرة حيث كانت نسبة استجابات أفراد العينة (٧٨,٣%) على أن المشاريع الصغيرة ناجحة. وكان هناك نسبة لا بأس فيها تؤيد أن إمكانية النجاح عالية وتشكل من استجابات أفراد العينة (١٩,٧%). ولم يكن هنالك العديد من الطلبة الذين يعتقدون أنه لا توجد إمكانية لنجاح المشاريع الصغيرة أي فشلها

وشكلوا ما نسبته (١,٩%). وربما يعزى هذا إلى كون المشاريع الصغيرة ذات رأس مال صغير وأن نسبة المشاريع الصغيرة الناجحة في مجتمعنا عالية نسبيا.

حول إمكانية نجاح المشاريع الصغيرة حسب الاعتقاد الشخصي للمستجوبين فقد دل المتوسط الحسابي (٣,٤٥٢٨) على أن الطلبة يميلون للموافقة على أن المشاريع الصغيرة ناجحة، وقد أظهرت نسبة الطلبة الذين أجابوا بموافقتهم على نجاح المشاريع الصغيرة (٤٤,٦%) وكانت نسبة الطلبة غير المتأكدين (٤١.٢%) أي أن هناك ميل واضح جدا نحو الموافقة.

أما فيما يتعلق بمقومات نجاح المشاريع الصغيرة فقد تنوعت إجابات الطلبة وتبلورت العناوين المذكورة في الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

مقومات نجاح المشاريع الصغيرة حسب وجهة نظر المستجوبين

مقومات النجاح	رأس المال	الإدارة السليمة	الموقع الجغرافي الجيد	دراسة جدوى	نوعية المشروع
النسبة%	%٤١,٤	%٣٢,٩	%١٥,٨	%٥,٩	%٣,٩

أهم مقومات نجاح المشاريع الصغيرة وفقا لوجهة نظر الطلبة هي رأس المال للمشروع والذي شكل نسبة عالية جدا، تلتها الإدارة السليمة للمشروع والتخطيط السليم والمتابعة والتي تحافظ على استمراره وتصل به إلى النجاح، ويليها بالأهمية الموقع الجغرافي الجيد وكان أقلها أهمية وبنسب متقاربة عمل جدوى ونوعية المشروع.

٤-٢-ب- الجزء الثاني:

وعي الخريجين لمفهوم ومعيقات إنشاء المشاريع الصغيرة

١. مفهوم المشروع الصغير

إن مفهوم المشروع الصغير يعتبر من المفاهيم غير الواضحة للعامة وقد كان هناك أمل أن تكون الطبقة المتعلمة من الجمهور واعية بشكل جيد لهذا المفهوم غير المعقد ولكن على ما يبدو فإن التأثير المجتمعي بأن المشروع الصغير هو المشروع التجاري فقط. فقد كانت هناك تساؤل لدى الكثيرين حول ماهية المشاريع الصغيرة وإن كانت تعني المشاريع التجارية فقط وليست المشاريع بمختلف أنواعها سواء كانت صناعية، زراعية، خدماتية أو التجارية.

لقد اختلف خبراء علم الإدارة في تعريف مفهوم المشروع الصغير. الجدول رقم (٩) التالي يوضح نتائج استجابات الطلبة بخصوص مفهوم المشروع الصغير من حيث المعيار المتبع للقياس:

جدول رقم (٩)

المعيار المتبع لقياس صغر المشروع حسب استجابات الطلبة

المعيار	المتوسط الحسابي
عدد الموظفين	٢,٤٠٢
رأس المال	٣,٤٣١

لقد تم المقارنة بين اعتماد مفهوم المشروع الصغير على معيار عدد الموظفين أم على معيار رأس مال المشروع. وقد لوحظ أن المستجوبين يعتقدون أن معيار رأس المال للمشروع هو المعيار الأصدق والأكثر دقة لقياس صغر المشروع. وربما يعزى ذلك لكون معيار عدد العاملين بالمشروع الصغير لا يعتبر صادقا بجميع الحالات حيث تحتاج بعض أنواع المشاريع إلى عدد كبير من الأيدي العاملة ويكون الحد الأدنى للمشروع الصغير بهذه الحالة عددا كبيرا نسبيا بالمقارنة بالمشاريع الصغيرة الأخرى.

يختلف المعيار الذي من الممكن أن نقيس به صغر المشروع بحسب مجال المشروع وقد كان المتوسط الحسابي يساوي (٣,٩٢٨). أي أن الطلبة يعون أن المعايير التي من الممكن استخدامها لقياس صغر المشروع تختلف باختلاف مجال المشروع. كما ذكر سابقا في أدبيات الدراسة فإن بعض المشاريع يكون الصغير منها كبيرا، على سبيل المثال، المشاريع الصناعية الصغيرة تحتاج إلى عدد أكبر من العاملين في مشروع صغير محل تجاري.

٢. *معيقات إنشاء المشاريع الصغيرة*

هناك معيقات كثيرة تحيط بإنشاء مشاريع صغيرة ومشاكل قد تواجه المشاريع الصغيرة في المراحل المختلفة من إنشاء المشروع الصغير. وقد لوحظ من خلال النتائج أن الطلبة يعون بشكل جيد المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة فقد كان المتوسط الحسابي يساوي (٣,٥٥٧) أي أنه حسب تقييم ليكرت تعني وعي من المستجوبين

للمعيقات المحيطة بإنشاء مشاريع صغيرة. ويتوقع الطلبة أن الفشل في المشاريع الصغيرة لا يكون في المراحل الأولى من إنشاؤه حيث كان المتوسط الحسابي (٢,٤٠٢) أي عدم المعرفة من قبل المستجوبين في أي المراحل تواجه المشاريع الصغيرة مشاكل قد تؤدي إلى الفشل.

فيما يتعلق بالمشاكل والمعيقات التي تواجه المشاريع الصغيرة فبين الجدول رقم (١٠) أن الطلبة يعتقدون أن المشاكل في التمويل (٤١,٦%) هي أكبر مشكلة في وجه استمرار المشروع الصغير، والمشاكل التسويقية جاءت في الدرجة الثانية (٢٥,٩%) وقد كانت مشكلة مواكبة التطور المحيط بالمشروع هي من المعيقات الأقل تأثيرا بنظر الطلاب (٢٣,٦%)، وقد ذكر بعض الطلبة أن هناك مشاكل أخرى تواجه المشاريع الصغيرة مثل نظرة المجتمع إلى المنتوج المحلي، وعدم وجود الخبرة الكافية. وربما السبب وراء ذلك كون أفراد العينة طلاب وأكثر اهتمامهم هو بالتمويل ومن ثم التسويق ويليها مواكبة التطور المحيط بالمشروع وقد برز من الدراسات السابقة أن أكثر المشاكل والمعيقات التي تواجه المشاريع الصغيرة هي متعلقة بالتمويل والتسويق أي أن النتيجة مطابقة لما ورد في دراسة الخليلي ورفاقه (١٩٩٧) أن أبرز مشكلتين تواجهان المنشآت الصغيرة الفلسطينية هما: التمويل والتسويق يليهما في الأهمية: نقص المواد الخام، والآلات وصيانتها، وكان نقص الخبرات الإدارية والفنية من المشكلات الأقل أهمية.

جدول رقم (١٠)

المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة

المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة	النسبة
التمويل للمشروع	%٤١,٦
التسويق للخدمة أو المنتوج المقدم	%٢٥,٩
مواكبة التطور المحيط بالمشروع	%٢٣,٦
غير ذلك	%٨.٨

أما فيما يتعلق بمصدر التمويل للمشروع والذي يشكل أصعب المشاكل بنظر الطلبة فقد ظهر من الجدول رقم (١١) أن أكثر مصدر تمويل متوقع للمشروع هو من الأقارب (٣٣,٩%) وربما السبب وراء ذلك هو عدم وجود فائدة يفرضها الأقارب على المستدين، كذلك عدم وجود توقيت من خلاله فقط يستطيع المستدين إيفاء المبلغ. ويأتي بالدرجة الثانية البنوك والتي تمنح القروض ومن ثم مؤسسات الإقراض يليها الحكومة ويليها مصادر تمويل أخرى قد أسماها الطلبة التمويل الشخصي أي أن يقوم الطالب بتمويل مشروعه بنفسه.

جدول رقم (١١)

مصادر التمويل المتوقعة للمشاريع الصغيرة

مصدر التمويل المتوقع	النسبة
الأقارب	%٣٣,٩
البنوك	%٢٩
مؤسسات الإقراض	%٢٢,٧
الحكومة	%٢,٤
غير ذلك	%١١,٩

مع أن المستجوبين يفضلون أن يكون مصدر التمويل من الأقارب إلا أنهم يعتبرون هذا حلا في حال عدم توفر المال لديهم وخاص بهم. إن الطلبة يأملون بالحصول على مساعدات من الأهل والأقارب في توفير رأس المال المبدئي، فهم يركزون على أن رأس المال الأساسي يفضل أن يكون من أموالهم الخاصة. إن المتوسط الحسابي والذي يساوي (٣,٤٧٢)، يدل على أن المستجوبين يميلون إلى طلب المساعدات المالية من الأهل والأقارب لتوفير رأس المال المبدئي. وربما يعزى ذلك إلى التخوف من الديون لذلك فإن الطلبة يلجأون إلى الأقارب كأفضل الحلول دون فوائد.

٣. تأثير التخصص الجامعي على قرار الخريج بإنشاء مشروع صغير

قد تختلف الأمور التي تؤثر بشكل مباشر على قرار الخريج بإنشاء مشروع صغير. لكن من النتائج يتضح أن العمل في غير مجال التخصص ليس أحد هذه المؤثرات على قرار الطالب. حيث كان ما نسبته (٤٧,٧%) من المستجوبين لديهم استعداد للعمل بمشروع صغير في غير مجال تخصصهم. وقد كان ما نسبته (٢٤,٦%) غير متأكدين من استعدادهم للعمل في غير مجال تخصصهم الجامعي. ولوحظ أن هناك نسبة المعارضة للفكرة لدى الذكور كانت أعلى منها لدى الإناث، وربما السبب وراء هذا الاختلاف كون الإناث يسعين للعمل، مهما اختلف التخصص لديهم في وظائف إدارية حتى لو تطلبت هذه الوظائف مهارات ومواصفات أقل من المتوفرة لديهم، وذلك بتأثير من نظرة المجتمع التي تحد من عمل المرأة في تخصصات، حتى لو كانت مؤهلة من الناحية العلمية، فعلى سبيل

المثال، نرى الفتيات اللاتي درسن الهندسة يفضلن العمل في وظائف مكتبية أكثر منها ميدانية، وغيرها من الوظائف، التي يلعب المجتمع دورا كبيرا في التأثير على التوجهات العملية لدى الفتيات، فنرى أن الإناث يتحولن الآن إلى العمل في المشاريع الخاصة تأكيدا على قدراتهم العملية.

٤-٢-ج- الجزء الثالث:

نوعية المشاريع الصغيرة التي يرغب الخريج الجديد العمل بها

لقد تم قياس هذا المؤشر عبر عدة أسئلة متنوعة منها الأسئلة المغلقة، متعددة الإجابات، والأسئلة المفتوحة. من خلال هذه العبارات حصلنا على ترتيب محدد لأكثر الأنواع من المشاريع الصغيرة التي قد يرغب الطلبة المقبلين على التخرج بإنشائها، أيضا لطبيعة المشروع المرغوب فيه. فكانت النتائج الموجودة في الجدول (١٢) أدناه هي حصيلة الإجابات من العينة والمتمثلة في طلبة مقبلين على التخرج. فيما يتعلق بنوعية المشروع الصغير الذي يفضله الخريج الجديد على المشاريع الأخرى فقد كان ترتيب المشاريع كالتالي:

جدول رقم (١٢)

نوعية المشاريع الصغيرة التي تستهوي الخريجين

المشاريع التجارية	المشاريع الخدماتية	المشاريع الصناعية	المشاريع الزراعية	غيرها
%٥٥,٨٦	%١٩,١	%١٤,٨	%٣,٥	%١١,٣

وقد أثبتت نتائج الدراسة ما كانت قد أظهرته الدراسات السابقة بهذا الخصوص وأن المشاريع التجارية والخدماتية تشكل ثلاثة أرباع المنشآت الصغيرة، فكما هو ملاحظ في الجدول أعلاه تسلسل الأولويات لدى الخريجين، حيث كانت أعلى نسبة لدى المشاريع التجارية تلتها المشاريع الخدماتية، وقد كان هناك فارق كبير بين نسبة التأييد والموافقة للمشاريع التجارية والتي شكلت أكثر من نصف نسبة الإجابات لدى العينة والنسب الأخرى. أظهرت إجابات الطلاب أن هناك (١٤,٨%) فقط من مجموع العينة قد فكروا بإنشاء مشاريع صناعية أي أقل بكثير من مدى الانتشار في الواقع للمشاريع الزراعية. وربما يعزى السبب وراء النقص الواضح في هذه النسبة كون الطلبة أكثر توجها نحو المشاريع التي تحتاج إلى رأس مال أقل وعائد أسرع، بينما نجد الأشخاص المقبلين على إنشاء مشاريع صناعية صغيرة، هم من ذوي الدخل العالي أو أشخاص لديهم حرف وغير متعلمين على الأغلب أو متعلمين وعملوا في مجال الصناعة طويلا، قبل اتخاذ القرار بإنشاء مصنع خاص بهم، حيث نجد أن المنافسة أعلى ما تكون من حيث التأثير على المالك في المشاريع الصناعية، بينما في المشاريع التجارية والتي تواجه منافسة كبيرة هناك يستطيع المالك المقاومة، والسعي نحو منافسة شريفة، والتي لا نستطيع أن نلاحظها

في الصناعة. لذلك نلاحظ بأن يهيمن قطاعا التجارة والخدمات على منشآت الاقتصاد الفلسطيني حيث تجاوزت حصة هذين القطاعين (٦٣%) من مجموع العينة في حين سيطر قطاع الصناعة على (٣١%) من المنشآت. والواقع أن ضعف تمثيل الزراعة في نتائج المسح يعود إلى استثنائها من عينة دائرة الإحصاء المركزية التي اعتمد عليها مسح وزارة العمل من جانب، وإلى ضعف مؤسسة النشاط في القطاع الزراعي (أي لا يأخذ العمل فيه، عادة، شكل مؤسسات) بالأساس من جانب ثان.

جدول رقم (١٣)

مدى تخوف الطلبة من المشاريع الصغيرة

المشاريع التجارية	المشاريع الخدماتية	المشاريع الصناعية	المشاريع الزراعية
%٩,٢	%٢٤,٤	%١٧,٣	%٤٠,٩

بينما ظهر كنتيجة أن أكبر تخوف لدى الطلبة المقبلين على التخرج يكون في إنشاء المشاريع الزراعية (٤٠,٩%) ومن ثم يأتي بالتدريج المشاريع الخدماتية (٢٤,٤%) يليها المشاريع الصناعية (١٧,٣%) يليها المشاريع التجارية (٩,٢%). أي أن الطلبة المقبلين على التخرج يعتقدون أن المشاريع التجارية هي أقل المشاريع تعرضا للمخاطر.

فيما يتعلق بشكل المشروع المراد إنشاؤه إذا كان الشخص الذي أنشأ المشروع لوحده، أم يفضل أن يكون المشروع بالاشتراك مع أشخاص آخرين فقد كانت النتيجة كما يتضح من الجدول (١٤) أن الطلبة بشكل عام يحبذون إنشاء مشاريع صغيرة مع أصدقاؤهم (٣٩,٨%)، وبنسبة مقاربة المشاريع التي يقوم الطالب بإنشائها لوحده

(٣٧,٥%)، ثم يليها بالترتيب مشاريع مع أشخاص آخرين (١١,٧%)، وأكثر الأشكال التي لا يحبذها الطلبة هي المشاريع المقامة مع أحد الأقارب (١٠,٢%).

جدول رقم (١٤)

شكل المشروع الصغير الذي يفضله الطالب

نوعية المشروع	النسبة
مع أصدقاء	%٣٩,٨
وحدي	%٣٧,٥
مع أشخاص آخرين	%١١,٧
مع أحد من أقاربي	%١٠,٢
غير ذلك	%٠,٧٥

وربما من الأسباب الأخرى التي تؤثر على نوعية المشروع الذي سيقيمه الطالب هو الموقع الجغرافي الذي سيقام عليه هذا المشروع. فقد اتفق الطلبة على أن الموقع له تأثير كبير على نوع المشروع الذي يودون إقامته حيث كان المتوسط الحسابي (٤,٤٤) أي هناك موافقة كبيرة حسب مقياس ليكرت.

٤-٣- المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

أولا:

نصت الفرضية الأولى على أنه *لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا=٠,٠٦ بين متوسطات استجابات الطلبة على توجههم لإنشاء مشاريع صغيرة تعزى إلى الجنس.*

ولهذه الغاية تم استخدام اختبار ت T-test لاختبار دلالة الفروق بين الذكور والإناث. والجدول رقم (١٥) التالي يبين نتائج التحليل.

جدول رقم (١٥)

نتائج تحليل اختبار T-test لمعرفة إذا كان هناك فروق في التوجهات نحو إنشاء مشاريع صغيرة بين الذكور والإناث

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت T-test	د ح	قيمة ت
ذكر	٣,٨٨	٧,٢	٠,٨٩-	٢٥٧	٠,٣٧
أنثى	٣,٩٦	٧,١			

تشير نتيجة الفرضية الأولى إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا=٠,٠٦ في متوسطات استجابات الطلبة على توجههم لإنشاء مشاريع صغيرة تعزى للجنس حيث بلغت قيمة ت (٠,٨٩) وكانت ت الجدولية (١,٦٥) وهي أكبر من ت

المحسوبة مما يعني أنه لا توجد فروق إحصائية وهي غير دالة إحصائيا مما يشـــير إلـــى قبول الفرضية الأولى. وتدل هذه النتيجة على أنه لم يكن للجنس أثر في تكوين توجـــهات الطلبة نحو إنشاء مشاريع صغيرة، وهو أمر ينسجم مع اتجاهات المجتمع الفلسطيني الـــذي يوفر التعليم الجامعي للإناث والذي يعزز من عمل المرأة ويوفر الدعم الملائم للمشـــاريع النسائية من قبل المؤسسات غير الحكومية والدول المانحة.

ثانيا:

نصت الفرضية الثانية على أنه *لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا=٠,٠٦ بين متوسطات استجابات الطلبة على توجههم لإنشاء مشاريع صغيرة تعزى إلى المنطقـــة الجغرافية.*

ولهذه الغاية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكـــل منطقـــة جغرافية والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (١٦)

مستويات ترتيب الاستجابات نحو المشاريع الصغيرة وفقا للمنطقة الجغرافية

المنطقة الجغرافية	رام الله	جنين	الخليل	سلفيت	نابلس	بيت لحم	طولكرم	القدس	غزة	قلقيلية
المتوسط الحسابي	٣,٦٦	٣,٧٨	٤,٠٣	٤,٢	٤,٠	٣,٩٨	٤,١	٣,٨٨	٤,١٢	٤,٦٥
الانحراف المعياري	٦,٢	٦,٢	٥,١	٩,٨	٥,٤	٥,٦	٣,٦	٧,١	٤,٥	١٢,٣

ومن أجل اختبار دلالة الفروق في المنطقة الجغرافية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والجدول رقم (١٧) يبين نتائج التحليل.

جدول رقم (١٧)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية للتوجهات نحو إنشاء المشاريع الصغيرة وفقا للمناطق الجغرافية

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة "ف" F-test	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٥٧٣,٧	٥٢,١	١١	١,٠	٠,٤٤
داخل المجموعات	١٢٨٠٦,٧	٥١,٨	٢٤٧		
المجموع	١٣٣٨٠,٥		٢٥٨		

تشير نتيجة الفرض الثاني إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات الطلبة نحو إنشاء مشاريع صغيرة حسب المنطقة الجغرافية، مما يعني أن الفرض الثاني مقبول. حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (١,٠) أما قيمة ف الجدولية (١,٨٧) بما أن قيمة ف المحسوبة أقل من قيمة ف الجدولية فهذا يعني أنها غير دالة عند مستوى ألفا=٠,٠٦ مما يعني قبول الفرضية أي أنه سواء كان الطالب أو الطالبة يسكنون في الشمال أو الجنوب أو الوسط فإنهم لا يختلفون في استجاباتهم نحو المشاريع الصغيرة. ولعل ذلك يعزى إلى وجود بنية اقتصادية متقاربة بين المحافظات الفلسطينية، أيضا فيما يتعلق بتأثير الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة خاصة وأنه لم يمر سوى وقت قليل على دخول السلطة.

وعند النظر إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مدينة على حدة نجد أن أفراد العينة من رام الله قد احتلوا أدنى المتوسطات والتي تساوي ٣,٦٦ ولعل ذلك يعزى إلى وجود المرافق الاقتصادية والحكومية الفلسطينية في رام الله. لقد احتل أفراد العينة من قلقيلية (المتوسط الحسابي=٤,٦٥) وسلفيت (المتوسط الحسابي=٤,٢) أعلى متوسطات الاستجابات وربما يعزى ذلك إلى طبيعة المنطقة من حيث كونها قرية اقرب منها إلى مدينة وطبيعة نوعية الأعمال المقامة بها من أعمال زراعية وغيرها من المشاريع الخاصة وقربها من الخط الأخضر الذي يساعد بتوفير التسويق الملائم للمنتجات.

ثالثا:

نصت الفرضية الثالثة على أنه *لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا=٠,٠٦ بين متوسطات استجابات الطلبة على توجههم نحو إنشاء مشاريع صغيرة تعزى إلى دخل أسرة الطالب.*

ولهذه الغاية قامت الباحثة بحساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فئة من الفئات دخل أسرة الطالب. والجدول التالي رقم (١٨) يبين ذلك:

جدول رقم (١٨)

مستويات ترتيب توجهات الطلبة نحو إنشاء مشاريع صغيرة حسب دخل أسرة الطالب

دخل أسرة الطالب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من ٢٠٠٠	٣,٨٢	٦,٠٧
٢٠٠٠ – ٤٠٠٠	٤,٠١	٧,١
٤٠٠٠ – ٦٠٠٠	٣,٨٧	٥,٧
أكثر من ٦٠٠٠	٣,٨٩	٧.٧

ولاختبار دلالة الفروق أستخدم تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يبين نتـــائج التحليل:

جدول رقم (١٩)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية للتوجهات نحو إنشاء مشاريع صغيرة وفقا لمستوى دخل أسرة الطالب

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	د ح	قيمة ف F-test	مستوى الدلالة
بين المجموعات	١٧,٣	٤٣,٣	٤	٠,٨٣	٠,٥
داخل المجموعات	١٣٢٠٧,٢	٥١,٩	٢٥٤		
المجموع	١٣٣٨٠,٥		٢٥٨		

تشير النتائج في الجدول السابق على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فـــي متوسطات استجابات الطلبة نحو المشاريع الصغيرة تعزى إلى متغير دخل أسرة الطالب.

حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (٠,٨٣) بينما بلغت قيمة ف الجدولية (٢,٤٥) بما أن ف الجدولية أكبر من ف المحسوبة إذن فهي غير دالة إحصائيا عند مستوى ألفا=٠,٠٦ مما يشير إلى قبول الفرضية أي أنه سواء كان الطلبة من ذوي الدخل المرتفع أو المتوسط أو المتدني فإن ذلك لم يكن عاملا مؤثرا في استجاباتهم نحو المشاريع الصغيرة.

على الرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية إلا أننا نلاحظ أنه سعيا نحو تحسين وضعهم المالي نجد أن أفراد العينة الذين يتراوح دخل أسرهم من (٢٠٠٠-٤٠٠٠) شيكل أي متوسطي الدخل كانت لديهم أعلى درجات الاستجابات. وربما السبب وراء ذلك أن الطلبة من الأسر متوسطي الدخل يسعون نحو إنشاء مشاريع صغيرة لتحسين وضعهم المالي أكثر من أصحاب الدخل المرتفع الذين يجدون الأمور حولهم يسيرة وغير معقدة ماليا. أما أصحاب الدخل المنخفض فهم لا يستطيعون التفكير بجدية بإنشاء المشاريع الصغيرة لعدم توفر رأس المال الكافي.

رابعا:

نصت الفرضية الرابعة على أنه *لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا=٠,٠٦ بين متوسطات استجابات الطلبة على توجههم نحو إنشاء مشاريع صغيرة تعزى إلى تخصص الطالب.*

ولهذه الغاية تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع أفراد العينة في التخصصات المختلفة والجدول رقم (٢٠) يبين ذلك:

جدول رقم (٢٠)

مستويات ترتيب توجهات الطلبة نحو إنشاء مشاريع صغيرة

حسب الكلية التي يدرس فيها الطالب

الكلية	التجارة	الصيدلة	الهندسة	القانون	العلوم	الطب	الآداب	الزراعة
المتوسط الحسابي	٤,٠	٣,٩	٣,٨٥	٤,٣٤	٣,٩٧	٣,٦٩	٣,٦٨	٣,٧٨
الانحراف المعياري	٧,٤	١٧,٤	٧,١	٥,٢	٧,٩	٥,٤	٥,٣	٣.٣

ولاختبار دلالة الفروق استخدمت الباحثة تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يبين نتائج التحليل:

جدول رقم(٢١)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية للتوجهات

نحو المشاريع الصغيرة وفقا للكلية التي يدرس فيها الطالب

مصدر التباين	مجموع المربعات	د ح	متوسط المربعات	قيمة ف F-test	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٥٤٢	٨	٦٧,٧	١,٣	٠,٢٣
داخل المجموعات	١٢٨٣٨,٤	٢٥٠	٥١,٣		
المجموع	١٣٣٨٠,٤	٢٥٨			

تشير النتائج في الجدول السابق على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات الطلبة نحو المشاريع الصغيرة تعزى إلى الكلية التي يدرس فيها الطالب. حيث

بلغت قيمة ف المحسوبة (١,٣) وبينما بلغت قيمة ف الجدولية (٢,٠٢) بما أن ف المحسوبة أقل من ف الجدولية أي أنها غير دالة إحصائيا عند مستوى ألفا=٠,٠٦ وهذا يعني قبول الفرضية مما يشير إلى أنه سواء كان الطالب من كلية الطب أو العلوم أو الآداب أو التجارة أو غيرها فإن ذلك لم يكن عاملا مؤثرا في استجاباتهم نحو المشاريع الصغيرة.

وعلى الرغم من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية إلا أن الباحثة حاولت أن تستقصي الطلبة في الكليات المختلفة لعل ذلك يعطي مؤشرا للفروق بين متوسطات استجابات الطلبة في الكليات المختلفة وجد أن طلبة الطب والآداب هم أقل الفئات استجابة. وكذلك وجد أن أعلى الاستجابات كانت لدى طلبة القانون والتجارة. وربما يعزى ذلك كون أفراد العينة من طلبة القانون هم فقط ثمانية وربما لم تمثل هذه العينة جميع الطلبة في هذا التخصص. أيضا من الممكن أن يكون السبب هو طبيعة دراسة القانون التي تترك مجالا للتوسع في التخصص.

خامسا:

نصت الفرضية الخامسة على أنه *لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا=٠,٠٦ بين متوسطات استجابات الطلبة على توجههم لإنشاء مشاريع صغيرة تعزى إلى الجامعة التي يدرس فيها الطالب.*

ولهذه الغاية قامت الباحثة بحساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعيـلري لكل جامعة من جامعات الضفة الغربية التي تمت عليها الدراسة. والجدول التالي يوضـــح ذلك:

جدول رقم (٢٢)

مستويات ترتيب توجهات الطلبة نحو المشاريع

الصغيرة حسب الجامعة التي يدرس فيها الطالب

الجامعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
بيت لحم	٣,٧٣	٨.٨
بيرزيت	٣,٨٤	٥.٥
النجاح	٤,٠٢	٧.٧
القدس	٣,٩٦	٧,٢
الخليل	٣,٩٧	٦,٧

ولاختبار دلالة الفروق استخدم تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يبين نتـــائج التحليل:

جدول رقم (٢٣)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية للتوجهات

نحو المشاريع الصغيرة وفقا للجامعة التي يدرس فيها الطالب

مصدر التباين	مجموع المربعات	د ح	متوسط المربعات	قيمة ف F-test	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٦٥,٤	٤	٦٤,٦	١,٣	٠,٣
داخل المجموعات	٢٥٨,٤	٢٥٤	٥١,٧		
المجموع	١٣٣٨٠,٥	٢٥٨			

تشير النتائج في الجدول السابق على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات الطلبة نحو المشاريع الصغيرة تعزى إلى الجامعة التي يدرس فيها الطالب. حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (١,٣) أما قيمة ف الجدولية (٢,٤٥) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى ألفا=٠,٠٦، مما يعني قبول الفرضية لأن ف المحسوبة أقل من ف الجدولية، مما يشير إلى أنه سواء كان من أي جامعة في مناطق الضفة فإنه لا فرق.

وعند النظر إلى هذه المتوسطات الحسابية بدت متقاربة جدا مما يشير إلى أن طلبة الجامعات لا يختلفون في متوسطات اتجاهاتهم نحو المشاريع الصغيرة ولعل ذلك يعزى تنوع الطلبة (شمال أو وسط أو جنوب) داخل الجامعة. أيضا كون جميع الطلبة من أبناء بيئة واحدة.

سادسا:

نصت الفرضية السادسة على أنه *لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا=٠,٠٦ بين متوسطات استجابات الطلبة على توجههم لإنشاء مشاريع صغيرة تعزى إلى مكان السكن (مدينة،قرية).*

ولهذه الغاية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير مكان السكن والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم(٢٤)

مستويات ترتيب استجابات الطلبة نحو المشاريع الصغيرة حسب مكان سكن الطالب

مكان السكن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المدينة	٣,٩٧	٧,٣
القرية	٣,٨٤	٧,٥

ولاختبار دلالة الفروق أستخدم تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يبين نتائج التحليل:

جدول رقم(٢٥)

تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات الحسابية للتوجهات

نحو المشاريع الصغيرة وفقا لمكان سكن الطالب

مصدر التباين	مجموع المربعات	د ح	متوسط المربعات	قيمة ف F-test	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٦٥,٤	٢	٣٢,٧	٠,٦	٠,٥
داخل المجموعات	١٣٣١٥,١	٢٥٦	٥٢		
المجموع	١٣٣٨٠,٥	٢٥٨			

تشير النتائج في الجدول السابق على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ألفا=٠,٠٦ في متوسطات استجابات الطلبة على توجههم لإنشاء مشاريع صغيرة تعزى لمكان السكن حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (٠,٦) أما قيمة ف الجدولية (٣,٠٧) وهي غير دالة إحصائيا مما يشير إلى قبول الفرضية السادسة. أي أنه لا يوجد اختلاف بين الطلبة الذين يسكنون في القرى أو في المدينة من حيث توجههم نحو المشاريع الصغيرة ولعل ذلك يعزى إلى تقارب المستوى الثقافي وانعدام الفروق وسهولة المواصلات.

خلاصة الفصل

احتوى الفصل على مبحثين: الأول واشتمل على عرض لتحليل أسئلة الدراسة من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأما المبحث الثاني فقد اشتمل على توضيح واختبار لفرضيات الدراسة الموضوعة، من خلال استخدام أساليب الإحصاء الوصفي واختبار T للعينة الواحدة، لتحليل الفرضية الأولى، واستخدام تحليل التباين الأحادي لاختبار بقية الفرضيات، وأخيرا تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لاختبار بقية الفرضيات.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١- النتائج

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كانت على النحو التالي:

١. يشير المتوسط الحسابي (٣,٩٣) على أن الخريج الجديد يشعر بأهمية المشاريع الصغيرة والعمل بها سواء كانت ملكية المشروع له أم يعمل فيه فقط. ونجد أيضا أن إجراءات التوظيف المعقدة دفعت الخريج للعمل في غير مجال تخصصه في مشروع صغير حيث ربط المستجوبين بين إجراءات التوظيف والعمل في غير مجال التخصص.

٢. يسعى الشباب الفلسطيني نحو تطوير نفسه لذلك أظهرت النتائج أن الدوافع الشخصية (٢٤,٣%) هي من أهم الأسباب التي عزى إليها الطلبة توجههم نحو إنشاء المشاريع الصغيرة، بعد الأسباب المالية (٣٥,٨%). إن الشباب الفلسطيني يهتم وبشكل كبير بالفائدة العائدة من المشاريع الصغيرة على الاقتصاد الوطني (١١,١%). ونجد أن المقارنة بين العمل في القطاع العام والعمل في القطاع الخاص (٧,٣%) كانت من دوافع توجه الخريج الفلسطيني نحو إنشاء مشاريع صغيرة. وأخيرا، كانت من أسباب توجه الخريجين نحو إنشاء مشاريع صغيرة هي مزايا هذه المشاريع (٦,٩%).

٣. إن إمكانيات نجاح المشاريع الصغيرة كبيرة وواضحة من وجهة نظر المستجوبين (٧٨,٣%) وربما أعتبر المستجوبين المشاريع الصغيرة الموجودة في البيئة الفلسطينية مؤشرا جيدا على نجاح المشاريع الصغيرة.

٤. إن مقومات نجاح المشاريع الصغيرة وفقا للشباب الفلسطيني هي متعلقة وبنسبة كبيرة برأس المال (٤١,٤%) ثم يليها بالترتيب الإدارة السليمة (٣٢,٩%)، والموقع الجغرافي الجيد (١٥,٨%). ولأسباب واضحة يعتبر أهم مقومات نجاح المشاريع الصغيرة رأس المال للمشروع لأنه البداية والذي سينطلق منه المشروع والذي يصعب في الوقت ذاته أن يوفره الشاب الخريج، ثم الإدارة السليمة والتي تعتبر في مرحلة متقدمة أي بعد البدء بالمشروع، يليها الموقع الجغرافي الجيد للمشروع حيث له تأثير كبير على نوعية المشروع المقام وعلى حجمه ومدى الإقبال عليه، ثم دراسة الجدوى (٥,٩%) والتي لا يهتم مجتمعنا بها كثيرا فنجد الاهتمام الأكبر والتركيز على المشاريع المشابهة، ويأتي في المرتبة الأخيرة الفكرة الناجحة (٣,٩%) حيث كما ذكرنا سابقا فإن الفكرة يتم أخذها عن مشروع مشابه ناجح.

٥. دل المتوسط الحسابي (٣,٤٣١)على أن الشاب الفلسطيني يرجح معيار رأس المال ويعتبره أكثر دقة وصدقا في تعريف مفهوم المشروع الصغير من معيار عدد العاملين في المشروع (٢,٤٠٢). وهذا ما يؤكده علماء الإدارة خاصة حين يتم ربط المعيار بمجال المشروع أو نوعيته.

٦. هناك تركيز من الخريجين الفلسطينيين على المعيقات التي تواجه المشاريع الصغيرة (المتوسط الحسابي=٣,٥٥٧)، وربما ذلك لتخوفهم من هذه المعيقات. ويتوقعون (المتوسط الحسابي=٢,٤٠٢) أن فشل المشاريع الصغيرة يكون في مراحل متقدمة من البدء بالمشروع ولا يكون في المراحل الأولى من إنشاؤه.

٧. إن المشاكل التي تعيق المشاريع الصغيرة حسب اعتقاد الشباب الفلسطيني هي المشاكل في التمويل (٤١,٦%)، يليها في الترتيب المشاكل التسويقي (٢٥,٩%).

٨. فيما يتعلق بمصدر التمويل، فإن الخريج الفلسطيني يفضل الأقارب (٣٣,٩%) كمصدر تمويل محتمل للمشروع مع أنه لا يفضل العمل مع الأقارب (١٠,٢%)، يليه البنوك (٢٩%)، ثم مؤسسات الإقراض (٢٢,٧%)، وأخيرا الحكومة (٢,٤%). ربما يتم هذا التفضيل إلى كون الاقتراض من الأقارب بدون فائدة وكذلك لا توجد فترة محددة لسداد الدين، بينما في حال كان العمل مع الأقارب فإن المشاكل تصبح أكبر من حجمها، ويصعب التحدث بها لطبيعة العادات والتقاليد الفلسطينية.

٩. إن الشباب الفلسطيني يميل إلى المشاريع التجارية (٥٥,٨٦%) أكثر من غيرها لاعتقاده بأنها أقل المشاريع تعرضا للمخاطر (٩,٢%).

١٠. إن اتجاهات المجتمع الفلسطيني التي توفر التعليم الجامعي للإناث تساعد أيضا في كون الفتيات يسعين وبنسبة متقاربة من سعي الذكور (الإناث=٣,٩٦، الذكور=٣,٨٨) لإنشاء المشاريع الصغيرة، دون أي تخوف من المعيقات والصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة.

١١. إن البنية الاقتصادية الفلسطينية واحدة، حيث لا نلاحظ اهتمام منطقة أكثر من أخرى بإنشاء مشاريع صغيرة سواء كان في الشمال (٤,١٤٦)، أو الجنوب (٤,٠٤٣)، أو الوسط (٣,٧٧).

١٢. إن الوضع المالي للطالب، وتأثره بدخل أسرته، لا يؤثر في توجهه نحو إنشاء مشاريع صغيرة سواء كان من ذوي الدخل المرتفع (٣,٨٨) أو المتوسط (٤,٠١) أو القليل (٣,٨٢) ، فإن الشباب الفلسطيني يسعون دوما للاستقلالية، والعمل على إنشاء مشاريع صغيرة تساعد في رفع الاقتصاد الوطني.

١٣. إن الجامعات الفلسطينية تحتوي على طلبة من مختلف المناطق الفلسطينية، مما يؤثر في استجاباتهم حيث أن الاختلاط فيما بينهم يجعل الطلبة يتغيرون ويصبحون متشابهين في اهتماماتهم فلا نجد فرقا بين الطلبة الدارسين في جامعات الشمال (٤,٠٢) أو جامعات الجنوب (٣,٨٥) أو جامعات الوسط (٣,٩) حيث أن الطلبة هم بالأصل من المناطق الفلسطينية المختلفة، حتى ولو كانوا من مدينة (٣,٩٧) أو من قرية (٣,٨٤).

٥-٢- التوصيات

واعتمادا على النتائج السابقة قامت الباحثة بوضع عدد من التوصيات تمثلت في الآتي:

١. أن يكون من ضمن مساقات التدريس في الجامعات مساق خاص بالمشاريع الصغيرة وكيفية البدء بها.

٢. إنشاء مؤسسات تمويل حكومية متخصصة تعنى بالمشاريع الصغيرة التي يقوم بإنشائها الشباب الفلسطيني -الخريجين الجدد- بشكل خاص.

٣. زيادة الوعي الجماهيري لمفهوم المشروع الصغير.

٤. توفير الدورات والتدريب اللازم للبدء بالمشاريع الصغيرة.

٥. إنشاء مؤسسة خاصة حكومية كمركز معلومات للمشاريع الصغيرة لتوفير المعلومات اللازمة حول المشاريع المراد إنشاؤها والمناطق الجغرافية التي تواجه نقص في هذه المشاريع.

٦. إصدار إطار تشريعي جديد لبرامج تشجيع تشغيل الشباب بقصد إيجاد أكبر قسط من المرونة والملاءمة مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية.

٧. الاستفادة من خبرات الدول القريبة والمشابهة في اقتصادها للاقتصاد الفلسطيني فيما يخص النهوض بالمشاريع الصغيرة.

٥-٣- الأبحاث المستقبلية المقترحة

من أجل تعظيم الاستفادة من موضوع الدراسة ترى الباحثة أن هناك إمكانية للقيام بعدد من الأبحاث المستقبلية، مثل:

١. "الإطار التشريعي وفيما يتعلق بالقانون التجاري وتأثيراته على المشاريع الصغيرة".

٢. "أهمية المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني ".

خلاصة الفصل

تميز هذا الفصل بإبراز النتائج والتوصيات المقترحة، وإمكانية إجراء أبحاث مكملة لموضوع الدراسة، حيث تبين من نتائج الدراسة أن الشباب الفلسطيني لديه توجه جيد نحو إنشاء مشاريع صغيرة ولكن مشكلة التمويل تقف عائقا في التفكير في هذا الموضوع، كذلك نجد أن الشباب الفلسطيني يسعى نحو تطوير نفسه عبر العمل في المشاريع الصغيرة التي يعتقد أنها الطريق التي ستوصله إلى آماله.

وفي نهاية الفصل تم وضع عدد من التوصيات المقترحة التي تهدف إلى تطوير المشاريع الصغيرة والتوسع فيها وتوفير فرص العمل للخريجين الجدد.

وأخيرا، تم صياغة عدد من الأبحاث المستقبلية المقترحة لتطوير واستكمال الجوانب المكملة لموضوع الدراسة مثل: وضع إطار تشريعي يعمل على تشجيع الشباب الفلسطيني على التوجه للمشاريع الصغيرة.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

- خليفة، محمد صادق، أيار ١٩٩٨، القوى العاملة الفلسطينية- الواقع والمستقبل. المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، أوراق العمل الكاملة، المجلد الأول، وزارة العمل.

- الخليلي، غازي ورفاقه، سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة- معالم وملامح أساسية، تموز ١٩٩٧، وزارة العمل الفلسطينية.

- الخليلي، غازي ورفاقه، ملامح ومؤشرات حول واقع الخريجين الشباب المتعطلين، تشرين الثاني ١٩٩٨، وزارة العمل الفلسطينية، دليل إحصاءات القوى العاملة رقم (٩).

- دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٧. مسح القوى العاملة: النتائج الأساسية دورة (تموز-أيلول ١٩٩٧). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم ٧). رام الله- فلسطين.

- شبانة، لؤي، (تموز ١٩٩٦). قراءة في إحصـــاءات العمـــل (واقـــع ســـوق العمـــل الفلسطيني). مجلة العمل والعمال، ع٢، وزارة العمل الفلسطينية.

- شبيب، س. المشاريع الصغيرة/ الجدوى والمشكلات. إشكالات التشغيل في فلســطين- ٣- أوراق العمل المقدمة إلى ندوة "نحو سياسة وطنية للتشغيل" المنعقدة فـــي رام الله في ١٧ و ١٨/٤/١٩٩٦ -صيف ١٩٩٦- السلطة الوطنية الفلسطينية / وزارة العمل.

- شعبان، د. رضوان علي، أيار ١٩٩٨، التنمية الاقتصادية الفلسطينية- تجربة حديثـــة واعتبارات استراتيجية، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، رام الله، أوراق العمـــل الكاملة، المجلد الأول، وزارة العمل الفلسطينية.

- عبد الهادي، ع.، عقل، م.، النحـــاس، ز.، أيـــار ١٩٩٨، دور المنظمـــات الأهليـــة الفلسطينية في دعم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة. المؤتمر الدولي للتشـــغيل فـــي فلسطين، رام الله، أوراق العمل الكاملة، المجلد الثاني، وزارة العمل الفلسطينية.

- عورتاني، هـــ.، أبو هلال، م.، عورتاني، ف.، مكحول، ب.، المسعود، م.، حزيـــوان ١٩٩٨، مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل المحلي- دراسة تحليليـــة، مركـــز البحوث والدراسات الفلسطينية- الدائرة الاقتصادية، فريق البحـــث سلســـلة تقـــارير الأبحاث، رقم (٩).

- القدس، القدس، ٢٧ تشرين ثاني، ١٩٩٩، ص ١١.

- القدس، القدس، ٩ كانون أول، ١٩٩٩، ص ١١.

- القية، محمود، شباط ١٩٩٧، التعداد العام للمنشآت ١٩٩٤، محاضرات الدورة التدريبية حول إحصاءات العمل في فلسطين، رام الله، وزارة العمل الفلسطينية.

- ملحيس، غانية ، أيار ١٩٩٨، القطاع الحكومي الفلسطيني/ واقعه، مشكلاته، آفاق نموه، ومتطلبات إصلاحه، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، رام الله، أوراق العمل الكاملة، المجلد الأول، وزارة العمل الفلسطينية.

- هلال، جميل، (حزيران ١٩٩٧). معالم سوق عمل القطاع غير الحكومي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجلة العمل والعمال، ع٢، وزارة العمل الفلسطينية.

- وزارة التعليم العالي الفلسطينية، الدليل الإحصائي (تحت الطبع)، رام الله ٢٠٠٠.

- المشاريع الصغيرة ومؤسسات الإقراض-واقع وتحديات. مجلة العمل والعمال ع٢-(حزيران ١٩٩٧).

Bibliography in English

- Albert, Kenneth, (1981), **Straight Talk about Small Business-** McGraw-Hill Book Company, London.

- Baumback, Clifford & Lawyer, Kenneth, (1979), **How to Organize and Operate a Small Business-** (6th ed.).Prentice Hall, United States of America.

- Kuehl, Charles & Lambing, Peggy, (1993), **Small Business/ Planning and Management-** (2nd ed.), Prentice-Hall International (UK) Limited.

- Kuriloff, Arthur & Hemphill, John, (1983), **Strategic and Managing the Small Business-** McGraw-Hill book Company, Canada.

- Longenecker A. & Moore M.,(1991), **Small Business Management (An Entrepreneurial Emphasis)-** (8th ed.), The Dryden Press, HBJ, Florida.

- Musselman V. & Jackson J., (1984), **Introduction to Modern Business-** (9th edi.), Prentice Hall International, Inc., United States of America.

- Parson, Mary J., (1990), **Managing the One-Person Business-** (1st ed.), A Perigee Book, New York.

- Ryans, Cynthia C., (1989), **Managing the Small Business (Insights & Readings)**-, Prentice Hall, London.

- Scarborough, Norman M.& Zimmever, Thomas W., (1996), **Effective Small Business Management**- (5th ed.), Prentice Hall, Mexico.

- Schollhammer, Hans & Kuriloff, Arthur, (1979), **Entrepreneurship and Small Business Management**- John Wiley & sons, Inc., London.

- Stegall, Donald P., Steinmetz, Lawrence L. & Kline, John B., (1976), **Managing the Small Business**- (Revised Ed.), Richard D. Irwin, Inc., London.

- Steinhoff, Dan & Burgess, John F., (1989), **Small Business Management (Fundamentals)**- (5th ed.), McGraw-Hill Book Company, Hamburg.

Websites

(www.pal-chambers.com)

(www.paltrade.org)

(www.smallbusiness.com)

الملاحق

- استبانة لقياس توجه الخريجين الجدد نحو إنشاء مشاريع صغيرة في مناطق الضفة الغربية.
- جدول توزيع الطلبة في الجامعات حسب مستوى والجنس، الدليل الإحصائي- وزارة التعليم العالي الفلسطينية، ١٩٩٩.

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة لقياس

توجه الخريجين الجدد نحو إنشاء مشاريع صغيرة في مناطق الضفة الغربية

إعداد

اريج بدر الجعبة

٩٦٢٦٠٥

إشراف

د. هشام جبر

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

استبانة خاصة بعنوان "توجه الخريجين الجدد نحو إنشاء مشاريع صغيرة في الضفة الغربية".

أخي الطالب / أختي الطالبة

تجـــري الباحـــثة دراسة ميدانية للتعرف على حجم التوجه لدى الخريجين الجدد في جامعات الضفة الغربية نحو القطاع الخاص الصغير، كما تهدف هذه الدراسة للتعرف على أسباب هذا التوجه لديهم.

وللوصـــول إلى أهداف الدراسة نضع بين أيديكم استبانة مكونة من ثلاثة أقسام كوسيلة لجمع الـــبيانات والمعلومات اللازمة للدراسة، راجيةً الإجابة منكم بعد اطلاعكم على أقسامها الثلاثة وقراءتكم لفقراتها قراءة مستفيضة بأن تختاروا الإجابات التي تنسجم ومشاعركم كطلبة مقبلين على التخرج.

يـــرجى وضع إشارة (×) على يسار كل عبارة وفق ما تراه مناسباً، مع الأخذ بالحسبان بأن كافة المعلومات ستعامل بسرية تامة وهي لأغراض البحث العلمي والتحليل الإحصائي.

راجيـــةً مســـاعدتي في إنجاز هذه الدراسة التي سيكون لدقة استجابتكم عظيم الأثر في صدق نتائجها.

مع خالص الشكر والاحترام لتعاونكم،،

الباحثـــة

اريـــج بـــدر الجعبـــة

القسم الأول

معلومات عامة

أرجو وضع إشارة (×) داخل المربع الذي ينطبق عليك:

١. الجنس:

_____ ذكر _____ أنثى

٢. الكلية/ تخصص الطالب: _____

٣.الجامعة:

_____ بيت لحم _____ بيرزيت _____النجاح الوطنية

_____ القدس _____ الخليل

٤.معدل دخل العائلة:

_____ أقل من ٢٠٠٠ شيكل _____٢٠٠٠ - ٤٠٠٠ شيكل

_____ ٤٠٠١- ٦٠٠٠ شيكل _____أكثر من ٦٠٠٠ شيكل

٥. منطقة السكن/ الموقع الجغرافي

_____ قرية _____ مدينة _____ مخيم

محافظة _____

القسم الثاني

فيما يلي عدة عبارات تتعلق بالمشاريع الصغيرة وتوجه الخريجين الجدد نحو إنشاؤها. والمطلوب أن توضح/ي مدى موافقتك أو اختلافك مع وجهة النظر التي تحملها كل عبارة عن طريق وضع إشارة (×) في المربع الذي يقابل الجملة التي تصف مدى اتفاق أو اختلاف وجهة النظر التي تحملها مع كل عبارة:

	أتفق تماماً	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	أختلف تماماً
١. اهتم بإنشاء المشروعات الصغيرة					
٢. المشاريع الصغيرة مهمة بالنسبة للخريج					
٣. أنا على قناعة تامة بالعمل في المشاريع الصغيرة					
٤. إمكانية نجاح هذه المشاريع حسب اعتقادي الشخصي كبيرة					
٥. في حال أقمت مشروعي الخاص فإني سأقيمه في مكان إقامتي					
٦. أنا أعي تماماً المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة					
٧. آمل بالحصول على مساعدات من الأهل والأقارب في توفير رأس المال المبدئي					
٨. أتوقع أن الفشل في المشاريع الصغيرة يكون في المراحل الأولى من إنشاؤه					
٩. يقاس صغر المشروع من وجهة نظري بعدد الموظفين					
١٠. في حال كان رأس المال قليلاً يعتبر المشروع صغيراً حسب اعتقادي					
١١. يختلف المعيار الذي من الممكن أن نقيس به صغر المشروع بحسب مجال المشروع					
١٢. أعتقد أن المشاريع الصغيرة تساعد في بناء الاقتصاد الوطني					
١٣. أنا على استعداد للعمل في المشاريع الصغيرة بعيداً عن مجال					

	أتفق تماماً	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	أختلف تماماً
تخصصي الجامعي					
١. أعتقد أن العمل في القطاع العام أفضل وأكثر أمناً من الناحية الوظيفية					
١. أعتقد أن القطاع الخاص الصغير يساند القطاع العام					
١. إن القيام بمشروع صغير يحتاج إلى دراسة اقتصادية للسوق ومن نواحي سياسية. يجب الأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي وتأثيره على الاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص					
١. إن الموقع الجغرافي الذي سيقام عليه هذا المشروع له تأثير على نوعية المشروع الذي نحتاجه					

القسم الثالث

الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية بالإجابة المناسبة حسب وجهة نظرك الشخصية:

- أرغب بالعمل بالمشاريع الصغيرة _____ الخدماتية _____ التجارية
  _____ الصناعية _____ الزراعية
  _____ غيرها
- حسب اعتقادي الخاص فإن إمكانية نجاح المشاريع الصغيرة
  _____نسبة نجاح المشروع عالية
  _____من الممكن أن ينجح المشروع
  _____لا توجد إمكانية لنجاح المشروع/ فشل
- يمكنني الحصول على التمويل لمشروعي الصغير (مصدر التمويل المتوقع) من:
  _____ الأقارب _____ مؤسسات الإقراض
  _____البنوك _____ الحكومة
  _____ غير ذلك

- مقومات المشروع الصغير الناجح حسب اعتقادي:

_____

- ما الأسباب التي قد تدعوك إلى التوجه نحو إنشاء المشاريع الصغيرة؟

_____

- هناك معيقات كثيرة في وجه إنشاء مشاريع صغيرة سأواجهها في حال إنشاء مشروع صغير خاص بي:

_____ التمويل للمشروع

_____ التسويق للخدمة أو المنتوج المقدم

_____ مواكبة التطور المحيط بالمشروع

_____ غير ذلك _____

- أعتقد أن المشاكل تختلف باختلاف نوعية المشروع الصغير لذلك لا أحبذ إنشاء مشاريع _____خدماتية _____ زراعية _____ تجارية _____ صناعية _____ غير ذلك

- من المؤكد أن هناك توجهات جماعية نحو إنشاء مشاريع صغيرة، أنا أفضل إنشاء مشروع صغير

_____ وحدي _____ مع أحد من أقاربي

_____ مع أصدقاء _____ مع أشخاص آخرين

وشكراً

مع تحيات الباحثة

توزيع الطلبة في الجامعات حسب المستوى والجنس
Distribution of Students at Palestinian Universities by Level and Gender

جدول (16)

المجموع Total	دكتوراه Ph.D.	ماجستير Master's	بلوم عال Higher Diploma	دبلوم متوسط Diploma	سنة خامسة 5 th Year	سنة رابعة 4 th Year	سنة ثالثة 3 rd Year	سنة ثانية 2 nd Year	سنة أولى 1 st Year	الجنس Gender		الجامعة University
8278		99		704	49	521	1024	4156	1725	Male	ذكور	جامعة الأزهر - غزة
4926		37		198	61	446	882	2192	1110	Female	إناث	Al- Azhar University - Gaza
13204	0	136	0	902	110	967	1906	6348	2835	Total	مجموع	
5273		200	70	201	65	1079	888	917	1853	Male	ذكور	الجامعة الإسلامية - غزة
3999		47	45	94	6	575	556	781	1895	Female	إناث	The Islamic University - Gaza
9272	0	247	115	295	71	1654	1444	1698	3748	Total	مجموع	
735			26	60		116	142	127	264	Male	ذكور	جامعة بيت لحم
1341			100	103		283	234	212	409	Female	إناث	Bethlehem University
2076	0		126	163		399	376	339	673	Total	مجموع	
2409		203	12	31	95	429	295	440	904	Male	ذكور	جامعة بيرزيت
1867		139	16	68	35	291	258	402	658	Female	إناث	Birzeit University
4276	0	342	28	99	130	720	553	842	1562	Total	مجموع	
1166		11				164	127	183	681	Male	ذكور	جامعة الخليل
1314						214	189	299	612	Female	إناث	Hebron University
2480	0	11	0			378	316	482	1293	Total	مجموع	
1940		411	61		64	197	230	327	650	Male	ذكور	جامعة القدس
2162		167	65		68	367	370	446	679	Female	إناث	Al-Quds University
4102	0	578	126		132	564	600	773	1329	Total	مجموع	
7776			29			599	988	1695	4465	Male	ذكور	جامعة القدس المفتوحة
5509			19			464	714	1268	3044	Female	إناث	Al-Quds Open University
13285	0	0	48			1063	1702	2963	7509	Total	مجموع	
4753	8	478			607	1063	813	1028	756	Male	ذكور	جامعة النجاح الوطنية
3883	2	151			341	693	818	907	971	Female	إناث	An-Najah National University
8636	10	629	0		948	1756	1631	1935	1727	Total	مجموع	
												الكليات الجامعية University Colleges
1080						82	151	318	529	Male	ذكور	كلية التربية - غزة
1920						216	279	447	978	Female	إناث	College of Education - Gaza
3000	0	0	0			298	430	765	1507	Total	مجموع	
0										Male	ذكور	كلية العلوم التربوية وكلية مجتم
316						76	93	70	77	Female	إناث	College of Educational Science
316	0	0	0			76	93	70	77	Total	مجموع	& Women's Community College
153						36	19	45	53	Male	ذكور	كلية العلوم التربوية وكلية مجتم
36						8	2	6	20	Female	إناث	College of Educational Science
189	0	0	0			44	21	51	73	Total	مجموع	& Ramallah Community College
689					15	81	114	152	327	Male	ذكور	بوليتكنيك فلسطين
223					6	40	43	56	78	Female	إناث	Palestine
912	0	0	0		21	121	157	208	405	Total	مجموع	Polytechnic Institute
34252	8	1402	198	996	895	4367	4791	9388	12207	Male	ذكور	المجموع
27496	2	541	245	463	517	3673	4438	7086	10531	Female	إناث	Total
61748	10	1943	443	1459	1412	8040	9229	16474	22738	Total	مجموع	